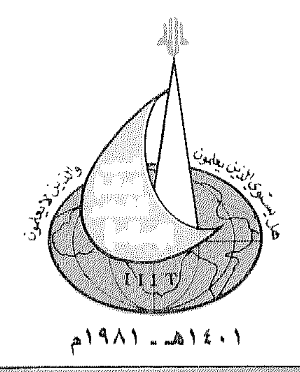




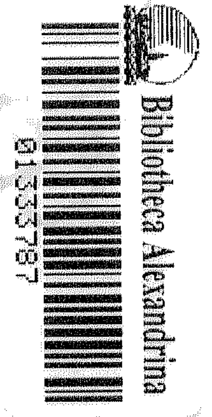
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

سلسلة إسلامية المعرفة (٩)

مشكلتان

ـراءة فيهما



بقلم

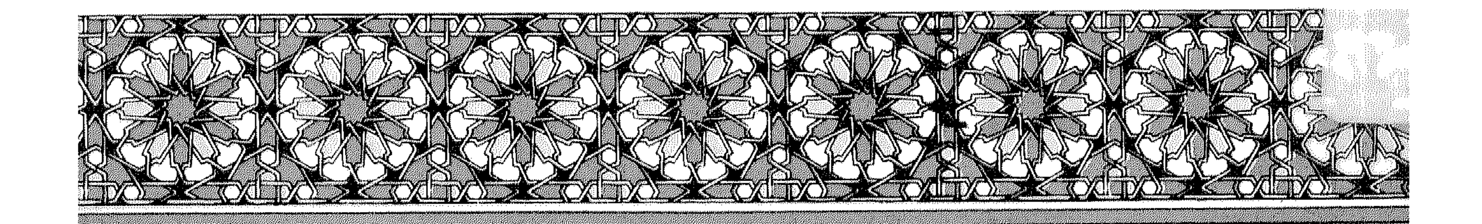
المستشار طارق البشري

تقديم وقراءة

الدكتور طه جابر العلواني

95





المستشار
طارق عبد الفتاح سليم البشري

- ولد في القاهرة في ١ نوفمبر عام ١٩٣٣م في أسرة علمية معروفة.
- تخرج في كلية الحقوق / جامعة القاهرة عام ١٩٥٣م.
- تقلب في مختلف المناصب القضائية حتى درجة مستشار.
- يعمل الآن نائبًا لرئيس مجلس الدولة المصري.
- له العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات المتميزة التي غطت جوانب فكرية وتاريخية وسياسية مختلفة، ومن أهم هذه المؤلفات والآثار: الحركة السياسية في مصر عام ١٩٤٥م - ١٩٥٢م، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (٤ أجزاء)، المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، إلى عدد من البحوث والمقالات المتميزة ومقدمات الكتب والدراسات الفكرية والسياسية.
- له مساهمات متميزة في كثير من الندوات والمؤتمرات العالمية.
- يعتبر من العناصر ذات الإسهام الفكري المتميز في بناء ملامح المشروع الحضاري الإسلامي الجديد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين



ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴿٥﴾

(العلق: ١ ـ ٥)

وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿٧٨﴾

(النحل: ٧٨)

مُشكلتان
وقراءة فيهما

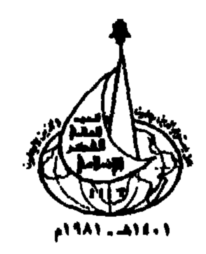
الطبعة الأولى

١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م

التوزيع فى المملكة العربية السعودية

الدار السعودية - جده - البغداديه - عمارة الجوهرة ١

فاكس : ٦٤٣٢٨٢١ هاتف : ٦٤٢٤٢٥٥ - ٦٤٢٤٠٤٣



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

مُشكلتان

وقراءة فيهما

بقلم

المستشار طارق البشري

تقديم وقراءة

الدكتور طه جابر العلواني



دار القارئ العربي
القاهرة - مصر الجديده - ارض الجولف ١٤ ش عبد الله دراز
الـدور الثالث ت : ٢٩٠٦٧١٥ فاكس : ٢٩٠٦٧١٧

سلسلة قضايا الفكر الاسلامي (٨)

الفهـــرس

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، نستغفره ونستعينه ونستهديه ونعوذ به ــ سبحانه ــ من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا ونصلّي ونسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم لقاه.

الأزمة الفكرية:

لقد درج المعهد العالمي للفكر الإسلامي في العقد الماضي من عمره المديد إن شاء الله على التأكيد في أكثر من دراسة وندوة ومقالة ومحاضرة على أن هناك أزمة فكرية لدى هذه الأمة وأن على علمائها ومفكريها توضيح جوانب هذه الأزمة الفكرية في تاريخنا وتراثنا وتتبع مسارها والكشف عن جذورها المختلفة وبيان أهم وأبرز القضايا التي انعكست تلك الأزمة عليها ورصد مظاهرها المختلفة ومحاولة إقناع الأمة بخطورتها وضرورة تظافر جهود العلماء والباحثين والمفكرين على معالجتها.

بدأ ذلك في حوارات التأسيس في مؤتمر (إسلامية المعرفة) الأول صيف عام ١٩٧٦م وظهر ذلك في كتاب (إسلامية المعرفة) وكذلك في كثير من المؤتمرات العالمية والندوات المتخصصة التي عقدها المعهد.

قضايا الأزمة وجذورها التاريخية:

كما تناولت دراساته وبحوثه جوانب مختلفة من القضايا التي انعكست هذه الأزمة الفكرية عليها في الاعتقاد والسلوك ونظم الحياة السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية وعملية بناء الأمة الداخلي وعلاقاتها الخارجية وانقساماتها الكلاميَّة والفقهيَّة التي برزت واضحة فيها آثار الموقف العقليّ والفكريّ للأمة في قضايا أساسية مثل قضية (النص والعقل) وطبيعة العلاقة بينهما وأثر ذلك في أفكار تلك الفرق حول مرجعية تقييم الفعل الإنساني ومراتبه وكيفيّة حدوثه وقضية (الاختيار والجبر) وعلاقتها

بالموقف الفكريّ والعقليّ لعلماء الأمة من (الإرادة الإنسانية) والعلاقة بينها وبين هذه المفاهيم ومفهوم (الإرادة الإلهية) والعلاقة بينها وبين مفاهيم (العلل والأسباب والشروط) وكذلك (الإمامة العظمى) مفهومًا وشروطًا ووسائل وأدوات وما إذا كان الرجوع فيها إلى النص، أو إلى الأمة وخبرتها، ومخزون تجاربها مع الاهتداء بالوحي في الأصول والمقاصد والغايات. والموقف من الواقع التاريخيّ وحجيّته من عدمها وغير ذلك من قضايا شكّل الانحراف الفكري فيها جذورًا ومنابع لكثير من المشكلات التي منها ــ اليوم ــ نعاني. ولا نزعم أننا قد فرغنا من بحث تلك المعضلات الفكريّة الكبرى أو نفضنا الأيدي منها فلا تزال أطروحاتنا في معالجاتها في بداياتها وفي إطار العموميّات فهذه المعضلات في حاجة إلى دراسات جادّة جماعيّة وجامعيّة وفرق أبحاث وندوات متخصصّة لكي تتبلور الرؤية الصحيحة السليمة فيها للأمّة ــ بشكل يوازي ما كانت عليه الرؤية الإسلامية في هذه القضايا من وضوح في عصر الرسالة ولدى الصدر الأول قبل حدوث الفرقة ووقوع الاختلاف.

مدرسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي وتناول الأزمة:

ولقد تعرض عديد من مفكري المعهد وقيادات مدرسته وحملة المشروع الفكري الثقافي الإسلامي إلى هذه الأزمة وبعض جوانبها المعاصرة من قبل: فتعرض لها المرحوم مالك بن نبي والشهيد إسماعيل الفاروقي و د. محمد المبارك وعالجها د. عبد الحميد أبو سليمان في كتابه (أزمة العقل المسلم) وكثير من دراساته ومحاضراته وتعرض لها د. عماد الدين خليل في (إعادة تشكيل العقل المسلم) و أ. عمر عبيد حسنة في (مراجعات في الفكر والدعوة والحركة). وتناول بعض جوانبها شيخنا الجليل محمد الغزالي. كذلك تعرض لمجموعة من قضاياها الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي، والأستاذ مصطفى محمد الطحان، والأستاذ جودت سعيد، ود. ماجد عرسان الكيلاني، والأستاذ محمد قطب، ود. عبد المجيد النجار، و د. جعفر شيخ إدريس و د. جمال الدين عطية وآخرون.

كما أفرد لها د. محمد عمارة الكتاب الخامس من سلسلة «الإسلام دين الحياة» . وتناولها بالبحث د. سيد دسوقي حسن بالإشتراك مع د. محمود سفر ومنفردًا، وتعرض لها الأستاذ محمد عبد الحليم أبو شقة، ود. أحمد كمال أبو المجد ود. محمد سليم العوا ود. سيف الدين عبد الفتاح و د. فتحي عثمان والأستاذ محمد أبو القاسم،

والمستشار طارق البشري و د. منى أبو الفضل وعدد كبير آخر من الكتاب في دراسات مستقلة وفي مقالات وبحوث ندوات. كما عرضت لها في بعض ما تناولته من محاضرات ودراسات، وتعرض لها بالبحث كثير من مفكري الأمة وكتّابها كل من وجهة نظره وزاوية رؤيته. لكنّ كلمة الجميع اتفقت على خطورة «الأزمة الفكرية» واعتبار معالجتها مدخلاً من أهم مداخل الإصلاح إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

وقد سعدت بالإطلاع على مقدّمة للمستشار الأستاذ طارق البشري كان قد أعدها لتقديم تقرير تحليلي أعدته مجموعة منتخبة من الباحثين النشطين الجادين حول «الأمة في عام» أي عام «١٩٩١م» الذي حفل بحشد من أحداث جسام ، وقد صدر التقرير ـــ مؤخرًا ـــ في القاهرة.

مشكلتان نموذج مدرسيّ:

وقد دار التحليل حول مشكلتين: مشكلة «الحكم» أو «الجماعة السياسية ومشكلة الحكم» ومشكلة أو كارثة «الخليج» وأثر كل منهما في سير الأحداث في ذلك العام في قطر من أهم أقطارنا العربية المسلمة الذي اتخذ موضوعًا للدراسة ألا وهو مصر.

ومع أن المعهد قد اختط لنفسه سياسة استراتيجية ثابتة لا حيدة عنها تتلخص في الانصراف التام إلى القضايا الفكرية والمنهجية والثقافية، وتعتبر «المشكلتان» عند النظرة الأولى في آخر ما يندرج تحت قضاياه لكن المعالجة المتأنية الحكيمة التي عالج المستشار طارق بها «المشكلتان» جعلت منها معالجة ذات إطار فكريّ ومنهجي حملنا على أن نحرص على تقديمها نموذجًا لأساليب التناول المتميزة للقضايا الساخنة المشكلة، فالمقدمة أو المقالة تصلح أن تكون منهجًا للباحثين في تناول مثل هذه القضايا، فهي مقالة رصينة جادة تولت معالجة «مشكلتين» من أبرز المشاكل التي انعكست عليها أزمة أمتنا الفكرية المعاصرة، مشكلة «نظام الحكم» و «كارثة الخليج». ولقد بحث المستشار طارق ـــ وفقه الله ونفع به ـــ «المشكلتين» كما سماهما بحيث جعل منهما نموذجين لأبرز المشاكل التي تبدو «الأزمة الفكرية المعاصرة لأمتنا» فيها بوضوح ويبدو في كل منهما ارتباطها بالجذور التاريخية لأزمتنا الفكرية، وارتباط كثير من الأزمات والمشكلات المعاصرة بشبكة من القضايا المتعددة التي يصعب فهمها من غير ربط

كل منها بالقضايا المتصلة بها، كما جعل من الظرف أو الزمن (الذي حدده ظرفا للنظر في المشكلتين وانعكاساتهما فيه) إطارًا زمنيًا يصلح أن يتخذ عينة لدراسة تاريخنا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين. كما تناول «الكارثة الخليجية» الثانية التي سماها «بالمشكلة الثانية» باعتبارها حدثًا مدرسيًّا يصلح أن يقدم مثالاً لطلبة العلوم السياسية للدراسة والتحليل لمعرفة كيفية تشابك القضايا، وتضارب العلاقات، وقد ربط بالمشكلتين مجموعة من القضايا تكاد تجعل منهما قضيتين تطويان جناحيهما على كم هائل من القضايا الأخرى.

وقد تناول المستشار طارق ذلك ــ كله ــ بعقليَّة ناقدة بصيرة أتيح لها من التجارب والخبرات ما جعلها قادرة على أن تقول في كل منهما قولاً سديدًا يجمع بين الفكر الناقد البصير، والخبرة التاريخيَّة والموازين القانونيَّة الدقيقة. والمستشار طارق هو من الشهود على قرننا هذا فقد خبر يساره ويمينه ووسطه وأطرافه، وتتبع قضاياه وشارك في صياغة بعض طروحاته، فإذا تناول هاتين القضيتين وفي هذا الإطار فإنه تناول نموذجيّ يسعد المعهد أن ينشره ويروّج له وللحقيقة أقول: ما رأيت فيما اطلعت عليه من أقوال كثيرة في كارثة الخليج الثانية جاوز ما تجمع منها سبعين مجلّدًا لحد الآن ــ كلمة أوجز وأدق ــ مع شمول واستيعاب ونصفة مثل هذه الكلمات الوجيزة التي كتبها المستشار طارق في هذه الكارثة.

إنّ هذه المقالة ستساعد ــ ولا شك ــ في إنماء روح المراجعة لدى سائر الأطراف، وعزل المثيرات والمضاعفات التي أحاطت بالأحداث ــ في حينها ــ وساعدت على تغبيش الرؤية لدى الكثيرين.

كما أن المقالة لفتت النظر بأسلوب الحكيم السهل الممتنع إلى المواقف المبدئيَّة المتنوعة التي إن لوحظت ــ مجرَّدة ــ بعيدًا عن المثيرات والأعراض الجانبيَّة فإنها ستساعد في جعل أسباب الخلاف مفهومة أو قابلة للفهم وتلك خطوة هامّة في الاتجاه السليم.

ولذلك فقد سارعت إلى الحديث إليه واقترحت أن تطوِّر المقدمة إلى مقالة مستقلة يتولى المعهد نشرها في هذا الإطار إطار الدراسة النموذجية لمشكلات خطيرة كهذه ــ وربط هذه المشاكل بالأزمة الفكرية المعاصرة.

وحين تسلمت النص الجديد الذي تولى المستشار طارق ــ حفظه الله ــ

تطويره عكفت على دراسته ووضع بعض الخواطر والملاحظات ذات العلاقة الوثيقة بالمشكلتين، والتي قد تساعد على توضيح بعض الخلفيَّات الأُساسيَّة، لكل منهما، وتعميق البحث في بعض قضاياهما وفي انعكاسات الأزمة الفكريَّة التاريخيَّة عليهما لتكون قراءة في «مشكلتان» تعين الراغبين في البحث على تصور بعض المداخل الأساسية للولوج إلى هذه القضايا. وإذ استوت المقالتان «مشكلتان» للمستشار طارق و «قراءة فيهما» لي فإنه ليسرني أن أضعهما — معًا — بين أيدي القراء راجيًا أن يكون فيهما إضافة إلى لبنات الوعي في بناء عقليّة هذه الأمة سائلاً العلي القدير أن يوفق الأستاذ المستشار وسائر المخلصين إلى ما ينفع هذه الأمة، ويصوب فكرها، ويسدد خطاها، إنه سميع مجيب.

د. طه جابر العلواني
رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مشكلتـان

كان عام ١٤١١ الهجري عامًا نموذجيًا، أو هو عام يصدق عليه وصف (العيِّنة) لتاريخنا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين، من حيث إنه جمع المشكلين (المزمنين) في هذا التاريخ المعاصر، مشكل نظام الحكم والبناء السياسي الداخلي للأمة، ومشكل النفوذ الأجنبي الآتي من القوى السياسية الغربيّة بالتسرب والاقتحام، وحدث الخليج بالذات كان حدثًا (مدرسيًّا) أي أنه يصلح مثالاً يضرب لطلبة العلوم السياسيّة لإيضاح كيف تتضارب قضايا الداخل والخارج من شؤوننا العربيّة الإسلاميّة، وكيف تتضارب قضايا نظام الحكم والاستبداد الداخليّ مع قضايا النفوذ الأجنبي والتبعيّة، ولعل هذين الأمرين هما ما سأحاول الإشارة لهما في الصفحات القليلة الآتية بعد قليل من الملاحظات.

نظام الحكــم:

وبالنسبة للمسألة الأولى المتعلقة بنظام الحكم أو ما اصطلح على تسميته بالديموقراطية، فالأمر هنا ليس فقط أمر انتخابات تجرى، ولكنه أمر بناء متكامل بهياكله وقنواته ومؤسساته، وبالحركة التي تندفع في مسارات منظمة مرسومة، وبآليات هذه الحركة وأجهزة التدافع التي تقوم بها.

وهذا التنظيم أو التصميم يحتاج إلى بنية أساسيّة يقوم عليها، وبنيته هي «الجماعة السياسيّة»؛ وهو يحتاج إلى مادة خام يشكلها، ومادته هي الأهداف العليا التي تنشدها الجماعة في مرحلة معينَّة، ومستقبل أي نظام لا يتوقف في نجاحه وفشله على مدى كفاءة الأجهزة التنظيميّة له، هذه الكفاءة هامة جدًا بطبيعة الحال، ولكنها لا تكون السبب الأساسي الوحيد المرجوع إليه في صحة التجربة أو فسادها بل إن هذه الكفاءة ذاتها مشروطة بوضع الجماعة السياسية وما تتمتع به من قوة تماسك وترابط، وهي مشروطة أيضًا بالأهداف المجمع عليها، أو شبه المجمع عليها لصلاح الجماعة وفلاحها في المرحلة التاريخية الراهنة.

وهي مشروطة ثالثًا بمدى كفاءة الأجهزة المؤسسيّة المساعدة التي تنتظم فيها ومن خلالها الجماعات الفرعيّة المختلفة في المجتمع، سواء كانت وحدات محليّة أو نقابيّة مهنيّة، أو سياسيّة حزبيّة، أو مما كان يسمى قديمًا بالوحدات المليَّة التي تنتظم أهل الأديان والمذاهب المختلفة. وهي مشروطة أيضًا بجهاز الدولة ومدى الترابط والتلاؤم الذي يقوم بين أجهزة الدولة التنفيذيّة والقضائيّة والتشريعيّة، ومدى النفوذ الذي تملكه سلطة التنفيذ على غيرها من السلطات. وذلك لتعرف هل نحن أمام حالة «تماسك ديمقراطي» أم أمام حالة «تحلل ديكتاتوري»؟!

وأول ما تهمنا ملاحظته في هذا الشأن هو استخلاص عناصر الظرف التاريخي الحاضر وما يتضمن من أوضاع تستوجب المواجهة العامة.

فنحن أولاً: في وضع تابع، نحن جميعًا هكذا، كل ما يعنيه الضمير (نحن) بالنسبة لنا جميعًا يجعلنا في وضع التبعيّة للقوى الغربيّة المهيمنة، إنّ هذا الضمير يصدق علينا بوصفنا عربًا أو مسلمين أو أفريقيين أو آسيويين. وتاريخنا في القرن التاسع عشر هو تاريخ صدامنا مع هذه القوى، وانتهى هذا القرن بهزيمتنا هزيمة تاريخية، ثم بدأ القرن العشرون وصار تاريخنا فيه هو تاريخ صدامنا معهم كذلك من أجل التحرر من التبعية، والمرحلة لم تتم بعد فصولها.

والتبعيّة بدأت مع أوائل القرن التاسع عشر بشكل معارك عسكرية تنتهي بهزيمتنا أو تكشف ضعفنا، وتؤدي في الحالين إلى مزيد من التدخل السياسي والاقتصادي والفكريّ والثقافيّ في بلادنا، وأعقبت ذلك مرحلة الاحتلال العسكري التي فرضت الهيمنة الغربيّة علينا بالقوات المسلحة، وهي المرحلة التي تدور بين الربع الأخير من القرن الماضي والربع الأول من هذا القرن. فلما ظهرت حركات التحرير من بعد، استعيض عن السيطرة العسكرية بالهيمنة الاقتصاديّة والفكريّة والثقافيّة. والمهم من ذلك كله أن أدوات التبعيّة التي تستخدم مجتمعة أو منفردة أو بمقادير متباينة تتناسب مع ظروف كل مكان وزمان، هي التفوق العسكري كقوة ضاربة أو رادعة، والسيطرة الاقتصادية، والهيمنة الفكريّة الحضاريّة.

ونحن ثانيًا: في وضع تجزئة يفسد أيّة محاولة تقوم بها بلداننا لتحقيق نهوضها، او للمحافظة على استقلالها أو نقض رباط التبعيّة الموثقة به. والتجزئة السياسيّة جرت

على مدى القرنين الأخيرين، وهما الوجه الآخر لظاهرة التبعيّة. وقد ألحقت بلادنا بروابط التبعيّة قطرًا قطرا، سواء في إطار بلدان العربيّة أو بلدان الإسلام.

الفشل في تحقيق الوحدة وآثاره:

والملاحظ أن حركة الإلحاق الاستعماري قد فرضت التجزئة، ولكن حركة الاستقلال السياسي والتحرر الوطني التي قامت في بلادنا ضد السيطرة الاستعمارية، هذه الحركة لم تستطع أن تفرض الوحدة بين شعوبنا. إن الاستعمار لم يحكمنا إلاّ بالتجزئة، أدرك ذلك وفعله، ونحن لن نتحرر إلاّ بالوحدة، أدركنا ذلك ولم نقدر عليه. وحكومات التحرر الوطني التي قامت لم تستطع أن تقطع وثاق التبعية تمامًا. وعلى مستوى العروبة وحدها صرنا اثنتين وعشرين دولة، أي اثنتين وعشرين قطعة، ناهيك عن بلاد المسلمين.

وخبراء العسكرية يجزمون — فيما أعلم — بأن الإمكانيات الكاملة لأي من أقطارنا لا تمّكن من بناء نظام دفاعي كامل لأي قطر، وأن الأمن القومي لكل من أقطارنا يمتد خارج حدوده الإقليمية الضيقة. ونحن نعلم أنه لا يقوم مشروع قومي بدون أمن قومي.

وخبراء الاقتصاد يستبعدون إمكان حدوث نهضة اقتصادية مستقلة في الإطار الإقليمي لأي من هذه الأقطار. ونحن نعلم أنه لا استقلال في السياسة بدون استقلال في الاقتصاد. ومهما تكن وطنية الحاكمين فإن المحددات الاقتصادية والعسكريّة على إرادتهم السياسية لا تمكنهم من إطلاق المشيئة الوطنيّة إلى المدى الضروري.

إن التجزئة سوّت بيننا في التبعيّة، فكما أن الفقير — من أقطارنا — يرسف في فقره، فإن الغني منها يرسف في غناه، وكما أن كثير السكان في أقطارنا يعاني من كثرة السكان فإنَّ قليل السكان يعاني من هذه القلة، ومن هو في وضع سكاني متكافىء ومتوازن لا نجده في حال أفضل من ذوي الكثرة والقلة. وهكذا فإن كل عنصر من عناصر وجودنا قد وضع بالطريقة التي تجعله عنصر إضعاف وليس عامل قوة.

ونحن ثالثًا: نشكو من صدع هائل في حياتنا الفكريّة والثقافيّة ورؤانا الحضاريّة،

هو صدع لا يشق المجتمع شقين فقط، ولكنه يكاد أن يشق الفرد الواحد نصفين. فكما إن التجزئة فصلتنا أقطارًا أقطارًا، فإن هذا الصدع فصلنا وجدانيًا فجعل الأمة أمتين، وصار القوم أقوامًا لا يجمعهم تكوين نفسي ومعنوي مشترك، وقد انشق الضمير «نحن» أشطارًا.

يبدو ذلك واضحًا في مؤسسات التعليم والإعلام والتربية والقوانين والنظم القضائية والإدارية، وفي التكوين العقيدي والفكري، وبه يقوم بيننا نظامان وأصلان للشرعية وإطاران مرجعيّان، واحد ينحدر من التصور الإسلامي، والآخر ورد من فلسفات الغرب ورؤاه. إن مجتمعنا يشكو من هذا الازدواج في أطره المرجعية وأصول الشرعية النافذة فيه، وإن قواه تنهدُّ بقدر ما يقوم الصراع بين شقيه هذين.

قد يكون من الممكن أن يجري تقارب في الأمور السياسيّة والاقتصاديّة ذات الإلحاح على الجماعة كلها، ولكن في مجال الفكر والرؤى الحضارية فإن البون شاسع والبأس شديد. وفي هذا الميدان يقوم وضع حربي حاد بين قوى الجماعة، وفي ظني أن هناك حربًا فكرية تقوم بين الفريقين، وفي ظني أن هذه الحرب الفكرية صارت هي الحاكمة لكل القضايا الأخرى، وبخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، فتقوم قوى الفكر الوافد في مواجهة قوى الفكر الموروث، بصرف النظر عن الاختلاف في المواقف السياسيّة والاقتصاديّة بين القوى الداخلة في تكوين كل فريق.

هنا لا نجد المجتمع يتكون من شرائح اجتماعية أفقية بعضها مع بعض، مثل الطبقات العليا والوسطى والدنيا التي تختلف عن بعضها البعض بنوع الأعمال المؤداة وأوضاع الاستهلاك، ولا نجده يتكون من دوائر متداخلة لوحدات انتماء فرعي متداخلة ومترابطة كالتصنيفات التي تقوم بين جماعات الشعب الواحد ويكون أساسها الموقع الجغرافي أو الأصل القبلي أو التنوع المهني، لانجد هذا ولا ذلك ولكننا نجد شقا طوليًا يفصل المجتمع الواحد بقطع كأنه ضربة السكين في الجسم الحي.

الاختلاف حول المفاهيم والأولويات وآثاره:

إن كثيرين لدينا لم يستطيعوا أن يدركوا بعد أن دعاوى الاستقلال لا تقوم في مجالي السياسة والاقتصاد وحدهما، ولكنها تقوم بقوة مكافئة في مجال الأصول الفكرية والحضارية التي تستمد منها الجماعة إدراكها لذاتها المتميزة، كما تستمد شرعيتها

الضابطة لحركتها ومعايير الاحتكام التي تقيس بها الصواب والخطأ والصالح والضار، ومعنى الوطنية الحافظ للذات.

لا إخال أننا مع هذا الفصام يمكن أن يكون للألفاظ معنى مصطلح عليه بين الجميع وقد يتفق الجميع حول وجوب «النهضة» وحول «الاستقلال» و «التحرر» ولكن ستبقى هناك مساحة واسعة للخلاف حول معنى كل من هذه التيَّارات، وحول التصورات التي يستدعيها طرح أي من هذه المفاهيم. ولم نتفق حول أهمية المسائل المطروحة ولا حول سلم الأولويّات: فهناك من يستهجن صرف دقيقة واحدة في بحث ما إذا كانت فوائد البنوك حلالاً أو حرامًا؛ لأن قضية التحليل والتحريم ليست بذات أهمية إذا قورنت بقضايا التنمية، وهذا المستهجن نفسه يصرف الساعات والأيام في الجدل حول يوم الإجازة الأسبوعية الثاني وهل يكون الخميس أو السبت. ومن جهة أخرى فهناك من يعلي أمر الاهتمام بتقصير الجلباب وإطلاق اللحى على قضايا العدالة الاجتماعية ــ وهكذا.

إننا عندما نختلف في الأهمية النسبيّة للأمور التي تنطرح علينا، فذلك راجع إلى أننا لا نقيس بمقياس واحد، وخلافنا ليس حول الأمور التي نزنها، لكنه حول الميزان الذي نمسك به، ولابد أن ذلك يجد أمثلة أخطر في تحديد الخيارات السياسية والاقتصادية للأمة، نختلف حول خيارات الأمة لأننا مختلفون حول ماهيّة الأمة.

ماأحوجنا في هذه الفترة عينها لإصلاح الأبنية التحتية على المستوى الفكري والثقافي والسياسي، وأقصد بهذه الأبنية أمرين:

أولهما: إيجاد الصيغ الفكرية المناسبة لإقامة أشمل الوحدات الفكرية بين الناس، تلك الصيغ التي تمكن كلا من الجماعات ووحدات الانتماء الفرعية في بلادنا.

وثانيهما: تعميم التكوينات التنظيمية وبناء القنوات المستوعبة لحركة المجتمع السياسية والاجتماعية، في عمومها وعلى تباين الوحدات الاجتماعية ذات الاعتبار في هذا المجتمع.

أتصور أن الكثيرين يلحظون أن الصراعات السياسية في بلادنا قد صارت تستخدم فيها أدوات وأسلحة من شأنها أن تضرب في البنية الأساسية وفي أسس تماسك الجماعة السياسية، وصارت الصراعات تجري على نحو من شأنه أن يوهن من الشعور الجمعي للجماعة الوطنية، وفي السبعينات مثلاً عرفنا أن الحكومة عندما

أرادت أن تصدر قانونًا يزيد ما بيدها من أدوات السلطة في مواجهة المعارضة، توسلت إلى ذلك بإشاعة الشعور بأن ثمة فتنًا طائفية تتأجج، وأصدرت قانونًا ضد المعارضة السياسية بعامة ولكنها أسمته «قانون الوحدة الوطنية» وعرفنا في الثمانينات أن محاربة الاتجاه الإسلامي سلسلت لدى جمهور خصومه من العلمانيين عن طريق إثارة هؤلاء للوقيعة بين الإسلامية السياسية بعامة وبين الأقباط، فكان مثل هؤلاء كمن يخرق السفينة التي تحمل الجميع ليضرب خصومه بألواحها، وأوغل البعض في هذا الأمر حتى شاع لديهم فيما يكتبون وفيما يشجعون على كتابته أن الإسلام ذاته والمسلمين أنفسهم لايكادون يأمنون وجود غير المسلمين في بلادهم، وغلوا أيضًا حتى صاروا إلى الدعوة الصريحة بوجوب «تقليل الإسلام» في المجتمع لضمان «وحدة» هذا المجتمع و «أمته». ثم شاهدنا كذلك كيف تستخدم وسائل المساس بنظام المحرمات الدينية ويجري الإفتاء بتحليل الربا لمجرد احتمال زيادة بعض أرصدة البنوك.

كل ذلك كان له أثر بعيد في إضعاف نسيج الأمة، وفي تنمية شعور كل فريق في الجماعة بأن أمنه وبقاءه مهددان، إلا أن يبقى هكذا حذرًا متوجسًا، ولا يكاد يمضي عام إلاّ وتثار فيه مسألة تفرق بين قوى الأمة والجماعة، وتقوي بأس بعضها على بعض، في نوع من الحروب الفكرية والسياسية ألزمت كل فريق في الأمة بأن يتحصن في خندقه فلا يرفع رأسه إلاّ ضاربًا أو مضروبًا.

افتقاد مناخ الحوار:

أما من حيث الأهداف العامة التي يمكن أن يجتمع عليها التيار الغالب في الجماعة، وتتحدد به مؤشرات التقدير للسياسات ومعايير الصواب والخطأ، فلم يعد من الواضح الآن أن ثمة أهدافًا لها هذا الوضع الحاكم والضابط، لم يعد ثمة أهداف تصلح أن تقوم «مقياسًا ومعيارًا» مما يلتقي عليه غالب الجماعة السياسية وإن من شأن هذا الوضع أن تهتز به الأطر الجامعة للحركات السياسية في المجتمع بما لا تقوم معه لغة حوار واحد، والحاصل أنه إذا افتقدت لغة الحوار فقد صرنا إلى الصراع وصار الصراع حربيًّا وقتاليًّا بين الفرق المختلفة، ولا يرجى في هذا المناخ أن يستقر نظام ديمقراطي مؤسس على الحوار وعلى تبادل المواقع، بالصورة التي يقوم النظام الانتخابي على أساس من الوعي بها.

خلاصة الملاحظتين السابقتين، أن المناخ السياسي العام ليس من شأنه أن يحفظ الأسس الجمعية للمجتمع، وليس من شأنه أن يقوم به تيار سياسي جامع تتمثل فيه بنسب متفاوتة غالب خصائص الجماعة، ويعبر عن غالب طموحاتها. وبغير هذا المناخ يصعب ضمان استقرار تجربة تنظيم كفء ورشيد وفعّال، والديمقراطية نظام تريدهُ كفأً ورشيدا وفعالا .

ومن جهة ثانية، فقد درج بيننا وشاع في السنين الأخيرة تعبير «القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية» ولنا أن نتساءل عن أثر هذا الحجب من الشرعية لقوى سياسية قائمة، أثره في كفاءة التنظيم السياسي للمجتمع ورشده. والحاصل أنه كلما انسدت الأوعية التنظيمية دون ما يموج في المجتمع من حركات سياسية ذات شأن ونفوذ بين الناس أو كلما ضاقت هذه الأوعية عن استيعاب مجمل تلك الحركة بالقدر الذي يتناسب مع حجمها وحركتها.

الحاصل أنه كلما حدث ذلك كان التنظيم السياسيّ يمهد الأسباب لظهور التنظيمات السرية والحركات غير المرئية، وأثبت التنظيم السياسيّ بذلك عدم قدرته على «إدارة المجتمع» وقلت إمكانية التوقع بمسار الحركات الاجتماعية، وقلت إمكانية دراسة الواقع الاجتماعي السياسي، وصارت الحركة التحتية غير المرئية وغير المحسوبة مصدر قلق واضطراب يشيع في مجمل الحركة الاجتماعية السياسية، وعلى الجملة فكلما حدث ذلك كلما ابتعد المجتمع عن تحقيق الشروط اللازمة لاستقراره ولمسيرته الراشدة.

الفصام في الشرعية الحزبيّة:

أن يقوم تنظيم حزبي يؤدي إلى وجود عدد من الأحزاب لا تمثل حقيقة الأوضاع السياسية الاجتماعية الثقافية في البلاد، وأن يكون الموجود «شرعيًا» ليس موجودًا واقعيًا، والحقيقي الواقعي ليس موجودًا «شرعيًّا» وأن تبقى هذه الهوة وهذا التباين بين ما هو شرعي وبين ما هو حقيقي وبين ما يعترف القانون بشرعيته ووجوده، أن يقوم هذا الوضع فإن من شأنه أن يقيم انفصامًا في «الشرعية» يصعب معه تنظيم إدارة المجتمع. وأن أول شروط كفاءة الإدارة هو أن يقوم الربط بين من يدير ومن يدار، وأن يتحقق التطابق بين الوجود الفعلي والوجود الشرعيّ.

أذكر أنه مع بدايات تغيُّر النظام السياسي في مصر في منتصف السبعينات، من مبدأ التنظيم الواحد إلى مبدأ التعددية الحزبية، عقدت ندوة في الجامعة الأمريكية عن النظام السياسي المصري، وفيها ذكر أحد كبار رجال الحكومة وقتها، أن هدف تغيير النظام السياسي للدولة، هو التحرك من نظام الحزب الواحد بالصورة الشبيهة بنظام «الحكم السوفيتي» إلى نظام تعدد الأحزاب بالصورة الشبيهة بنظم «الديمقراطيات الشعبية» التي قامت في أوربا الشرقية في فترة تبعيتها للنظام السوفيتي.

ونحن نلحظ سقفًا يحوط الحركة الحزبية في مصر منذ ظهرت الأحزاب المتعددة حتى اليوم، سقفًا يمنع من تصاعدها وانتشارها في غير النطاق المحصور المضروب عليها، وهو إطار يحوط بالجماعات السياسية المختلفة ويمنع من أن يتجاوز أي منها وضع أي من جماعات الضغط المتعددة في البلاد. وهو وضع حريص على استبقاء الحركة الحزبية في إطار جماعات الضغط من حيث الفاعلية السياسية وأن تبقى كيانات غير مأذون لها بوصفها التنظيمي أن تقترب من مراكز الحكم.

من هنا ظهر هذا التباين بين «الموجود» و «المشروع» وعلى مدى حقبة التعددية الحزبية، منذ منتصف السبعينات نلحظ أن أي تيار سياسي بدت عليه «شبهة» أنه حقيقي، خضع لجملة من الإجراءات والحملات، من الحجب عن الشرعية إلى العزل الإعلامي إلى ما يلائم الحال من استخدام سطوة الحكم وصرامته وذلك ليدخل هذا التيار تحت سقف لا يتيح له في أحسن الفروض إلا أن يكون واحدًا من جماعات الضغط.

المهم أنه يكاد يظهر من استمرار هذا الوضع سنين عديدة، أن بدأ يظهر نوع من الترابط بين ما هو «مشروع» من التنظيمات في مواجهة ما هو حقيقي (غير مشروع) منها، وصارت خريطة الأوضاع السياسية تسمح بالظن بأن التنظيمات الشرعية تتقارب بين بعضها البعض ، ويتشكل بينها أو بين بعض التنظيمات مع الوقت رابط يصدر من محض الوجود الشرعي لها بصرف النظر عن الأهداف والقضايا المطروحة والمواقف منها، وصار هذا الوجود مما يضاف إلى عناصر الأوضاع الراهنة والتكوين المؤسسي الراهن في المجتمع، وهي تتشكل كلها بوصفها مكونات لصيقة بوجود شرعي واحد تتصل به اتصال قرار واتصال مصير.

أنا لا أرى عيبًا في هذا الوضع، من حيث أن تتصل مكونات الحياة السياسية المصرية اتصال قرار واتصال مصير، بل لعل هذا مما تتضمنه الدعوة إلى تشييد التيار

الأساسي الجامع، ولكن كل هذا مشروط بأن تكون هذه المكونات كلها ممثلة للمكونات الحقيقية للجماعة السياسية، ولما تفتق عنه الواقع وما ظهر في الحقيقة استجابة لحاجة المجتمع وجماعات الرأي العام، وأن تكون ممثلة لمجمل تيارات الرأي العام السائدة بين الناس وهذا ما نطمح لأن تتعدل الصورة الحاضرة إليه، ضمانًا للفاعلية والرشد والاستقرار الحقيقي الآمن، وهذا ما به نضمن قيام تيار عام سياسي جامع يحمل الجماعة السياسية على عاتقه ويحميها ويحفظها بإذن الله من التناثر ويدفعها في طريق النهوض.

ولكن العيب والمشكل هو في قيام تنظيمات تمارس وظيفة المعارضة لحكم يجمعها معه صالح مشترك في استبقاء الأمر الواقع، وعدم السماح لما هو حقيقي من التيارات أن يكفل له حق الوجود المشروع، وبهذا تشارك هذه التيارات في وأد التجربة الديمقراطية وتحويلها إلى تكوين صوري.

إن المنطق الذي أشرت إليه من قبل على لسان واحد ممن صمموا ونفذوا أسلوب تغيير النظام السياسي من الواحدية إلى التعددية في السبعينات، إن هذا المنطق أظن أنه لايزال يجد مؤيدين كثر، وهو أن تبقى التعددية في إطار محكوم ومحسوب يأذن بإبداء الرأي ويسمح بممارسة ماتيسر من ضغوط الرأي العام على أصحاب القرار، ولكنه لا يسمح للقوى السياسية ذات الوجود الظاهر أو المحجوب أن تشارك في اتخاذ القرار في أي من مستويات اتخاذه.

وإن لضمان استصحاب هذا الحال أوضاعًا تتعلق بالتنظيم الحزبي أشرت إليها من قبل كما أن لضمان استصحابه أوضاعًا تتعلق بمؤسسات الدولة أشير إليها الآن.

ونحن نتذكر خلال السبعينات، وفي أقصى حالات تصاعد قوى المعارضة السياسية وفي أكثر الظروف توفيقًا وملاءمة لاتخاذ المواقف الموحدة من جانب القوى المتباينة للمعارضة، فإن أقصى ما استطاعت أن تصل إليه المعارضة في قمة تجمعها وترابطها واستفزاز السلطات لها، أقصى ما استطاعت هو أن أوقفت اتخاذ إجراءات كانت السلطة تزمع اتخاذها، أو استطاعت أن تجعل الحكومة تعدل عن قرار كانت على وشك اتخاذه أو على وشك الانتهاء من اتخاذه، كمشروع هضبة الأهرام وموضوع النفايات الذرية ومد مياه النيل عبر سيناء، ولكن المعارضة لم تستطع حتى في هذه الظروف أن تمتلك المبادرة لتفرض ماتراه في أي من وجوه السياسات ولا أن تحفظ قدرتها على الحشد والتماسك.

واليوم صار الوضع بالنسبة لقوى المعارضة أكثر صعوبة وتعقيدًا، فإمكانات اللقاء بين فصائلها وتياراتها تباعدت على مدى السنين القليلة الماضية، ووجوه الخلاف بينها تكاثرت والفجوات اتسعت. وذلك كله ملحوظ، سواء في النداءات العامة أو في الأنشطة التي تمارس في الهيئات الرسمية كالمجلس النيابي.

ولعل واحدًا من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الحال، أن إدارة الدولة للصراع قد جرت بقدر من المهارة والذكاء خلال الثمانينات، بما كان يمكن من إثارة القضايا الفارقة والمثيرة للصراع بين قوى المعارضة ، وبما يمكن من تضخيم وجوه الخلاف بين هذه القوى، وإبرازها بوصفها القضايا الحاكمة لغيرها. إن المجال لا يتسع لذكر الأمثلة التفصيلية فلعل القارئ يستطيع أن يستدعي بذاكرته الكثير من الشواهد على هذا القول مثل قضايا الشريعة والقانون، والأحوال الشخصية ووضع المرأة، والربا وشركات توظيف الأموال.

وقد كان هذا الظرف مواتيًا لصياغة العمل في المؤسسات الرسمية بما يكفل ضمان الانفراد بالسلطة في إصدار القرار دون مزاحم ولا شريك ، وبالحد الأدنى من الضغوط التي يمكن أن تمارسها المعارضة، وبالحد الأدنى من صياغة الرأي العام الذي يمكن أن تسهم فيه المعارضة.

وقد جاء ذلك في مصر بالحرص على ضمان أغلبية عالية في المجلس النيابي لحزب الحكومة في كل انتخابات تجري، سواء سنة ١٩٨٤م وسنة ١٩٨٧م أو سنة ١٩٩١م. ولم يكن المطلوب هو مجرد الحصول على الأغلبية المطلقة التي تكتفي بما يزيد أية زيادة عن نصف مقاعد النواب بالمجلس وتكفي لتشكيل الحكومات ، لأن هذا الهدف لايضمن انفرادًا باقيًا لايطاوله أي نوع من التحدي، إنما المطلوب هو ضمان أغلبية دائمة ثابتة في المجلس النيابي لا تقل عن الثلثين بحال، وهي الأغلبية الاستثنائية التي تصلح لاقتراح تعديل الدستور نفسه، ولضمان هذه النسبة من الناحية العملية، لابد من ضمان هامش زيادة يستبعد احتمالات تأثير التغيب والمرض والمفاجآت الطارئة والعارضة بالنسبة لحضور جلسات المجلس وهذا الهامش يرفع النسبة المطلوبة إلى ثلاثة الأرباع، وبعد ذلك يبقى ربع المقاعد هو ما تجري عليه المنافسة.

ونحن نتذكر أن أقصى ما وصلت إليه نسبة المعارضة في المجلس النيابي هو نسبة ٢٢٪ سنة ١٩٨٧م، وهي نسبة كان يتوقع تجنب تكرارها.

يضاف إلى ذلك، أنه لكي تمارس رئاسة الجمهورية سلطتها الدستورية وفقًا لنظام دستور ١٩٧١م الحالي، لابد أن يكون ذلك من خلال رئاسة الحزب أيضًا، أي أن يجمع رئيس الجمهورية بين رئاسة سلطة التنفيذ ورئاسة الحزب الذي يتمكن بها من رئاسة الهيئة البرلمانية لحزب الأغلبية الحاكم، وذلك لأن المجلس النيابي منذ دستور ١٩٧١م قد صار واحدًا من الأدوات الأساسية للحكم بخلاف ما كان عليه الأمر في الستينات، وأن الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب هو ما به تلتقي سلطتا التنفيذ والتشريع لقاءهما المستقر الثابت المأمون، ومن ثم يجب استبقاء أسلوب الاستفتاء على رئاسة الجمهورية حتى تكون الشرعية التمثيلية للرئاسة قائمة برأسها في تحقيق النيابة المباشرة عن الشعب، ثم تستجمع برئاسة الحزب الصفة التمثيلية لمؤسسة الحكم بمجلس الشعب.

أما من ناحية العملية الانتخابية، فإن عملية التمثيل النيابي، شئنا أو أبينا، تتأثر تأثرًا واسعًا بالمؤسسات الاجتماعية ذات الهيمنة بين جماعات الناخبين، وفي العهود السابقة كانت المؤسسات ذات التأثير البالغ في نتائج الانتخابات تتمثل في الأسر الكبيرة الممتدة ذات النفوذ في الريف وفي العصبيات القائمة هناك، وكانت معرفة الاتجاهات السياسية لهذه الكيانات الاجتماعية مما يسهل معه توقع نتائج الانتخابات إن جرت حرة. أما بالنسبة للمدن وبخاصة مدينتي القاهرة والاسكندرية حيث يكثر المهنيون ويضعف أثر العائلات بسبب حداثة النزوح من الريف والتوطن في المدن للتعليم أو السعي للعمل، فقد كان للحركة النقابية المهنية أثرها، وكذلك تجمعات الطلبة والمهنيين الحرفيين.

أما الآن فقد تغيّرت ملامح هذه الصورة، لأن النفوذ الاقتصادي الاجتماعي الموروث للأسرة في الريف والأقاليم ضعف كثيرًا، شارك في إضعافه قوانين الإصلاح الزراعي وسياسات ثورة ٢٣ يوليو على مدى عشرين سنة، كما شارك في إضعافه موجات الهجرة من الريف إلى المدن سواء بسبب التعليم والتوظيف بالنسبة للطبقة المتوسطة أو بسبب التجنيد بالنسبة للطبقات الشعبية.

وفي الوقت ذاته تغلغل نفوذ السلطة المركزية للحكومة عن طريق الهيمنة على العمليات الإنتاجية الزراعية وغيرها، وعن طريق مؤسسات الائتمان الزراعي والإنتاجي وعن طريق هيئات الحكم المحلي وعن طريق نشر الخدمات التعليمية والصحية التي تولاها الحكم المحلي والتي ربطت الريف بالمدينة وبالسلطة المركزية وصارت هذه

المؤسسات هي المؤسسات الاجتماعية ذات الهيمنة في الريف بعامة؛ أما في المدن فقد آلت الغلبة في النقابات المهنية لموظفي الحكومة. بما لهذا من أثر بعيد، وكذلك النقابات العمالية بوضعها المركزي المهيمن القابض

إمكانات ومقومات التصحيح:

إن المشاكل التي نواجهها في هذا الصدد ليست معضلة وكلها في إطار القدرات المتاحة للجماعة ولمفكريها ومنظميها، وعلينا أن ندرك:

أولاً: أن تستقر لدينا المسلمات المتعلقة بتكون الجماعة السياسية وتماسكها وأن يستقر لدينا ما تقوم به هذه الجماعة من عناصر ومقومات أساسية تتعلق بالهُويّة العقديّة الثقافيّة وبالتكوين التاريخي. هذه أصول على الجميع أن يسلم بوجوب الصدور عنها في تحديد حركتنا المستقبليّة ومسارنا، وفي معرفة ما يعترضنا من مخاطر تمس مقومات الوجود وما نحتاجه من عناصر النهضة بهذا الوجود المحدد.

ثانيًا: بمراعاة ما سبق فثمة ما يوجب تحديد الأهداف العليا التي يجتمع عليها المجتمع في هذه المرحلة من تاريخه، وتتعلق بالحفاظ على هويته وعقائده وثقافته وأرضه ومصالحه الاقتصاديّة وحريّته في التعبير والنهوض، وهي على الجملة أهداف الاستقلال فمواجهة التبعيّة، والتوحد في مواجهة التجزئة، والأصالة الحضارية والعقدية في مواجهة الأزدواج الفكريّ والنفسيّ الذي يشق المجتمع ويفصمه.

ثالثًا: الإفساح لكل التيارات السياسيّة الاجتماعية والثقافية والعقدية بقدر ما تتمتع به من نفوذ لدى الرأي العام، الإفساح لها جميعًا في الوجود والمشاركة في وضع الصياغات العامة للنهوض بالمجتمع والمحافظة على هويته ووحدته واستقلاله.

كارثة الخليج:

وبالنسبة للمسألة الثانية والمتعلقة بأزمة الخليج، فإني أشير هنا إلى ما يمكن أن يكون دروسًا تستخلص من تجارب هذا الحدث، ومن نافلة القول الحديث عن أن الكويت كان يتعيّن أن تسترد وجودها وسيادتها، وأن اجتياح بلد صغير لا ينبغي أن يكون أساسًا لحق يدعيه البلد الغازي، وإلا فسنكون نحن دول آسيا وإفريقيا أول من نعاني من ذلك. لقد تخلص العالم نظريًا على الأقل من مبدأ الاستعمار والضم

بالسلاح وحق الفتح، وصار جزء من ضمانات وجودنا المستقل أن مثل هذه المبادئ الخاصة بالضم والفتح قد استبعدت من الأسس النظرية للشرعية. ومع تقدير أن مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الشعوب في تقرير المصير واستبعاد أساليب الضم والفتح، مع تقدير أن ذلك كله لايزال من المكاسب النظرية التي لم تتمكن في سلوك العلاقات الدولية بعد، وأن أول من رفع شعار الشرعية الدولية من الدول الكبرى هم أول من يهدد هذه الشرعية في ممارساته بمبادئ الشرعية يشكل واحدًا من الضمانات المعدودة والمحددة للدول الصغيرة أو الضعيفة في عالم اليوم.

ومن ناحية أخرى فإن من تكرار القول الحديث عما صرنا نعلمه جيدًا بموجب تجارب متكررة وهو أن القيادة الفردية من شأنها أن تدفع إلى المغامرات السياسية غير المأمونة الجانب، مما عانينا منه ولا نزال نعاني مالا يحصى من الخسائر والفرص الضائعة، ونحن لم نبرأ بعد من آثار هزيمة ١٩٦٧م، ليس فقط من ناحية الخسائر المادية المتعلقة بالأرض والعتاد والاقتصاد والمحن، ولكن أيضًا من ناحية الجوانب النفسية ومرارة الهزيمة وانكسار الآمال وضعف الثقة بالذات، وضياع مراحل التاريخ، لم نبرأ من كل ذلك رغم فوات ما يشارف ربع القرن على الحدث، وها هو يأتينا حدث أزمة الخليج بالحمق والتيه والطيش وهكذا كلما ظهرت سلطات الحكم الفردي كلما توقعنا نتائج أقل ما فيها هو هذا الهدر الساحق للإمكانيات من المال ومن الرجال ومن الزمان. وثمة ملاحظات عامة أحاول تسجيلها فيما يلي:

أولاً: بالنسبة لإمارات الخليج:

نحن نعلم ما تتميز به إمارات الخليج من طبيعة دولية خاصة، وذلك أن العنصر الدولي والوظائف الدولية المؤداة تفوق كثيرًا العناصر الداخلية والوظائف الداخلية المؤداة، وهذه خاصة تكوينية أساسية فيها، فالإنتاج لا يتحدد طبقًا للاحتياجات الذاتية، ولكن وفقًا للمتطلبات الدولية، والعمالة لا تتحدد طبقًا للإمكانات الذاتية أو الاحتياجات الذاتية ولكن طبقًا للمتطلبات الخارجية، وهكذا.

السمة المميزة للدولة هنا لا تتأتى من صغر المساحة أو قلة عدد السكان لأنه لايوجد حجم أمثل لمساحة الدولة ولا عدد أمثل أو كثافة مُثلى لشعبها وسكانها، ولا يمكن وضع متوسطات أو مقاييس في مثل هذه الأمور ونسبة أية إمارة من إمارات

الخليج إلى مصر أو السودان مساحة وشعبًا لن تكون أكثر ندرة وغرابة من نسبة الأردن أو لبنان إلى الصين أو الهند.

إنما السمة المميزة هنا تتأتى من أن عدد الأجانب يفوق عدد المواطنين بنسبة غير قليلة تصل أحيانًا إلى المثل أو المثلين أو أكثر، وأن تفوق عدد الأجانب لا يرد هنا لأمر عارض ولا لوقت محدود قصر أو طال، ولكنه أمر متضمن في صحيح التكوين الوظيفي للدولة والمجتمع، لأن الكثافة الأجنبية هنا تتعلق بعنصر عمالة يرتبط بحجم إنتاج يتحدد لا وفقًا للاحتياجات الذاتية للمجتمع ولكن وفقًا للمتطلبات الدولية.

إن تأميم محمد مصدق للبترول في إيران سنة ١٩٥١، ونداءات الوحدة العربية على عهد عبد الناصر في الخمسينات، كانا أمرين في الحساب الدولي عندما تبلورت صورة الخليج في بداية الستينات، وذلك تأمينًا للأداء الوظيفي من احتمالات الفتن الداخلية ثم كان التكوين الدولي والارتباط بالشرعية الدولية مما يقوم تأمينًا لهذا الأداء من الأطماع الخارجية.

ويلحظ أن جماعة المواطنين في الدول المعنية إنما تقوم على درجة كبيرة من التجانس الثقافي الحضاري ومن التماسك الاجتماعي وذلك بالنظر إلى المكون الوطني وحده.

ولكننا إذا نظرنا إلى المجتمع برمته مواطنين وأجانب، لاحظنا أنه يقوم أكثر ما يقوم على درجة عالية ومرهفة من التوازن الذي يكفل الأمن والاستقرار والأداء الوظيفي الفعال. هو توازن بين عناصر التكوين القبلي العشيري المكون للجماعة الوطنية، وتوازن بين جماعات الوافدين العاملين من العرب، سواء المصريين أو الفلسطينيين أو السوريين.. الخ. وتوازن بين فئات وجماعات العمالة الآسيوية، سواء الهنود أو الباكستانيين أو الفلبيين..الخ.

ومن جهة أخرى فإن السمة الأساسية التي تتميز بها مجتمعات الجزيرة العربية بعامة حتى الآن، أنها مجتمعات تقوم على وحدات مؤسسية تقليدية تتمثل في التكوين القبلي والعشيري.

ومنذ الستينات بدأت النظم الحديثة تعيد صياغة هذه المجتمعات من حيث مؤسسات الدولة والتكوينات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والتعليمية، ولكن كل هذه الأبنية الحديثة لم تؤثر بعد في الركائز المؤسسية التي يقوم عليها المجتمع فبقيت تقليدية.

وأن هذه الصبغة التقليدية والقبلية قد عصمت هذه المجتمعات من أن تقتلع من جذورها مع طغيان موجة التحديث بصورته الغربية، رغم سرعة هذه الموجة وفجائيتها، كما أنها أكسبت هذه المجتمعات قدرة كبيرة على التماسك الاجتماعي والتضامن الوثيق، وهما تماسك وتضامن ظهرا في وضوح خلال أزمة الكويت.

على أنه صار مطروحًا الآن مع أزمة الخليج وبعدها — من بين البدائل الخاصة بأمن المنطقة ، صار مطروحًا التركيز على بناء المؤسسات العسكرية مما يثير تحديًا للواقع القبلي القائم.

ومن كل ذلك فقد أثارت أزمة الخليج عددًا من التساؤلات، تتعلق بصيغ التوازن القائمة في المجتمعات الخليجية ومدى تأثرها «بعاصفة الصحراء» هذه وهل يمكن التعامل مع المؤسسات العسكرية الحديثة في الإطار الاجتماعي المؤسسي التقليدي، وكيفية التلاؤم وإمكانيات التوفيق بين كل ذلك، مع الأداء الوظيفي الدولي القائم.

ثانيًا: بالنسبة للأوضاع العربية:

إن من يطالع مباحثات تكوين جامعة الدول العربية في ١٩٤٤م، يلحظ إمكانية ظهور محورين متوازنين ليقوم النظام العربي المشرقي على إحداهما (لم تكن دول المغرب العربي قد دخلت بعد في إطار مشروع النظام العربي المقترح، ولم تكن كسبت استقلالها بعد من فرنسا بالنسبة لتونس والمغرب والجزائر، وليبيا بالنسبة لإيطاليا والنفوذ البريطاني)، هذان المحوران هما محور العراق ومعه بلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) في بعض الأحيان بما يعرف باسم الهلال الخصيب، ومحور مصر ومعها بلاد الشام في أحيان أخرى والجزيرة العربية. وكان من يقوم بهذه المباحثات عن مصر هو مصطفى النحاس زعيم الوفد المصري ورئيس الوزراء وقتها.

ومن هنا كانت محاولة النحاس جذب سوريا ولبنان ومحاولة ملك مصر جذب السعودية، في مواجهة العراق وشرق الأردن، ومحاولة العراق جذب هؤلاء باسم «الهلال الخصيب».

ونحن نلحظ هذه الظاهرة نفسها في إطار النظام العربي في فترة حكم جمال عبد الناصر، ولم يكن الخلاف بين عبد الناصر في مصر وعبد الكريم قاسم في العراق

خلافًا أيديولوجيًا فقط، إنما هو خلاف ترددت فيه كثيرًا على لسان الزعيم المصري أن مصر هي قاعدة النضال العربي وطليعته.

ونحن نلحظ الظاهرة عينها اليوم في أزمة الخليج لولا الوجود العسكري الأمريكي الذي جعل الواقع خليطًا والصورة مهتزة.

وهكذا نلحظ توجهًا إقليميًا يجري في الإطار العربي، ويتصل من الأربعينات إلى الخمسينات ومن الستينات إلى التسعينات في أزمة الخليج!!!

والحاصل أن السياسات العربية لمصر تتجه أول ما تتجه إلى بلاد الشام والجزيرة العربية، وكانت هكذا على مدى تاريخي طويل، وكذلك نلحظ بالمقابل على المدى التاريخي كله سياسات الجزيرة العربية تتجه أوّل ما تتجه أيضًا إلى الشام ومصر، وسياسات الشام تتجه إلى مصر والجزيرة وهكذا.

ومن جهة أخرى واتفاقًا مع التوجه السابق، فإن توجه مصر لقضايا أمن الخليج ظهر قويًا في العقدين الأخيرين أو بخاصة مع منتصف الثمانينات عندما بدأ يتخذ شكل عروض عسكرية تقدم ومباحثات تجري وتصريحات تصدر من وزير الدفاع وغيره، ومحاولات لاسترجاع روابط التصنيع الحربي بإحياء التشكيل العربية «لهيئة التصنيع العربي» في مصر ولكن دول الخليج لم تستجب كلها لهذه المحاولات، وكان الإعراض عنها بدرجات متفاوتة وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية!!

وإذا كان هذا التوجه المصري له قدر واضح من الثبات بصرف النظر عن الملابسات الخاصة بأزمة الخليج والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، فإن ما تعقدت به الصورة هو هذا الوجود العسكري الأمريكي الأوروبي وهو ما اشتد بشأنه الجدل!!

ولذلك فإن السؤال هو هل النظام العربي لا تزال له مكنة الاستقلال أو التميز عن السياسات الدولية وهيمنة الدول الكبرى في أمريكا وأوروبا؟!

ثالثًا: بالنسبة للجيوش العربية:

يختلف التفكير السياسي للدولة وللقائمين عليها عن التفكير السياسي لأي من القوى الأخرى في المجتمع أو المراقبين أو المعلقين أو المفكرين السياسيين، ذلك أن الدولة والقائمين عليها يواجهون أعدادًا غير محصورة من المشاكل والأمور الإدارية

اليومية والمتطلبات السريعة المفاجئة، وهم يواجهون أمورًا على قدر هائل من التعدد والتنوع، وكل ذلك يميل بهم كثيرًا إلى الروح العملي، والنظر في الأمور بميزان النفع والضرر وليس بميزان الصواب والخطأ، وبمراعاة الأولوية للعاجل من الآثار أكثر من مراعاة الآجل منها.

والدولة آلة دوارة قد تحرك من يقودونها أكثر مما يحركونها هم، أي أنها تخضعهم في دوراتها لمتطلبات عملها اليومي المطرد، وهي آلة تحتاج وتتناول ممن يعطيها مباشرة الحلول العملية للمشاكل الحالّة، ويميل بهاكل ذلك أحيانًا إلى أن تعمل بالاستجابة المباشرة لمتطلبات اللحظة، ثم تفكر وتنظر بعد ذلك فيما عسى أن يكون من آثار الأفعال وردود الأفعال التي اتخذت فعلاً، أي أنها تستجيب لوضع ملح أو لضرورة ملجئة، ثم يجري بعد ذلك التفكير والتدبُّر في صقل هذا التحرك وتوجيه آثاره ووصفه في سياق الرؤية العامة.

ومع أزمة الخليج تحركت جيوش عربية من مصر خاصة، ومن سوريا، وقليل من المغرب، ولكن هذه الحركة جاءت في إطار تحركات لمجموعة أخرى من الجيوش الأجنبية، وبخاصة القوات الأمريكية وهذا ما أثار التساؤل وقتها عن طريقة اتخاذ القرار الواحد وتجمع الإرادة الواحدة التي تحكم حركة هذه الجيوش، وما هو حجم الإرادة السياسية النافذة لكل دولة على جيشها في هذا التجمع المشترك، وما أثر ذلك في الأوضاع من بعد عندما تشتعل الحرب في الخليج، أي ثار التساؤل عن الحد الذي تستظل فيه القوة العسكرية في الميدان بالإرادة السياسية لدولتها.

إن هذا التساؤل لم يعد له مجال الآن، ولكن أثناء الأزمة، سواء قبل اشتعال الحرب أو خلالها كان السؤال مطروحًا وكان طرحه قد أسهم في احتدام الخلاف بين الأنصار والخصوم حول تحريك الجيش في هذه الأزمة، وقام في أذهان المفكرين السياسيين وقتها ما تراءى لهم من تجارب تحريك الجيوش في الماضي، سواء في حرب الحبشة سنة ١٨٧٦ عندما ذاب هناك الرباط التنظيمي بين القيادة الشركسية التركية والجنود المصريين، وترتب على ذلك ما ترتب بعد سنوات قليلة في ثورة عرابي ١٨٨١، ١٨٨٢، أو في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ بما أشاعت الحرب من روح سياسي وتحرك سياسي في المؤسسة العسكرية، أو في حرب اليمن سنة ١٩٦٢م بما أشاعت من استرخاء عسكري ونمو لدور الجيش في الحياة المدنية، فكان لكل تحريك للجيش خارج حدود بلاده انعكاساته السياسية والاجتماعية فيما تلا ذلك من أعوام

وجاء نوع هذه الانعكاسات مختلفًا ومتنوعًا في إطار السياق السياسي والتاريخي للحدث.

لذلك لم يكن الأمر أمرًا بسيطًا، وهو قرار كبير اتخذ في ظروف أزمة كبرى، وكان لابد أن يثير ما يستحق وما هو جدير بإثارته من شعور الخطر ومن اختلاف في تقدير الموقف، وقد كتب الله سبحانه السلامة للذاهبين والعائدين إلا ما ندر.

رابعًا: بالنسبة للقوى السياسية العربية:

كان لأحداث الخليج ـــ أزمة وحربًا ـــ آثار واضحة على مجمل القوى السياسية في الوطن العربي، وهي آثار لا تزال ترشح هذا الحدث ليكون علامة من علامات الطريق بالنسبة لهذه القوى.

ونحن نلحظ أنه ما من قوة سياسية أو تيار سياسي في مصر أو في البلاد العربية، إلاّ وحدث بداخله خلاف حاسم وجهير أدى بذويه أن يذيعوه رغم ما توجب الروابط التنظيمية من كتم الخلافات، ورغم التجاور السياسي.

وخلال الخمس عشرة سنة الماضية، منذ بدأت تتبلور التيارات السياسية على النحو الذي نشاهده الآن، كان الأصل التاريخي السياسي والتنظيمي والمبدأ الفكري النظري، كان كلاهما الحاسم في تحديد الهوية السياسية وفي قيام علاقات التحالف والتخاصم أو التقارب والتباعد بين هذه القوى والتيارات.

ولكن أحداث الخليج جاءت لتنقض هذا الوضع ولو مؤقتًا، فاكتشفت عناصر متقاربة متجاورة كم هي بعيدة عن بعضها البعض بالنسبة لهذا الحدث، واكتشفت عناصر متصارعة أنها تتكلم بلغة مشتركة وتقف في صف واحد. وكان الموقف السياسي هو ما به تمايزت القوى المختلفة وتحددت توجهاتها والقارىء أن يتتبع ذلك في كل تيار وتنظيم وحزب وجماعة، فسيجد أثرًا له فيه.

ومن جهة أخرى كشفت الأزمة عن ظاهرة عجيبة كنت أظن أننا تجاوزناها من سنين عديدة، ونحن نتذكر حوار بداية القرن العشرين في بلادنا، عندما طرح المصلحون الآباء على أنفسهم هدفي التخلص من الاحتلال الأجنبي والنهوض بالأوضاع الداخلية، ثم انقسموا على أنفسهم بين من يقول إن مجاهدة الاستعمار أولى، ومن يقول إن مكافحة الاستبداد الداخلي والفساد أولى، والأولون يتكلمون

عن التحرر وأن الاستعمار هو الخصم الأدهى والأقوى وهو العقبة الكؤود أمام إصلاح الداخل والتخلص من أوزار الاستبداد والفساد، والأخيرون يشيرون إلى الاستبداد والفساد وأنهما من أعان الاستعمار على الوفود ومهد له وأوهن في الأمة مكنات المقاومة والتصدي.

واستفحل الأمر بين الفريقين حتى ضاعت منهما لغة الخطاب الواحد، وساد لدى كل طرف سوء تأويله لمواقف الطرف الآخر ودعواته، فمن هاجم الاحتلال الأجنبي لم يسلم من تهمة أنه من أنصار الاستبداد، ومن هاجم الاستبداد المحلي لم يبرأ من تهمة أنه نصير للأجنبي على المواطن، ومن هاجم الأثنين — الاستبداد والاحتلال معا — ودعا إلى تجمع القوى ضدهما معا، من فعل ذلك أشيح عنه من الطرفين، ووضع بين السذاجة والخبث من فرط استبعاد أن يقوم بدعوته موقف عملي.

ولم تمض سنوات عشر وتنتهي الحرب العالمية الأولى، إلاّ وقد التقى الجمعان على الموقف الثالث الذي بدأ من قبل كأنه المستحيل، وكأنه موقف مثالي حالم، فتبين من بعد أنه الموقف العملي الوحيد، بأن تكون ضد الآفتين جميعًا وأنه لا نجاة لك من إحداهما إلاّ بالتخلص منهما معًا. وتبين من ذلك أن هذا الموقف الثالث لم تكن تنقصه الروح العملية إلاّ بقدر ما كان ينقصه الالتفاف حوله وتأييده برجال يقومون به.

ومن جهة ثالثة فإننا عندما واجهنا خلافاتنا في هذا الأمر لم نبذل جهدًا معتبرًا لتفهم الأوضاع والأسباب والدوافع التي أملت على كل فريق موقفه، إنما نظرنا إلى الأمر في إطار خطأ مطلق وصواب مطلق، ومن هاجموا الموقف المصري الرسمي لم يحاولوا أن يتفهموا دوافع هذا الموقف من الوجهة السياسية العملية ومن عتبوا على الرأي العام المصري نزوعه إلى هنا أو هناك لم يحاولوا أن يتفهموا آثار علاقات شعبية جرت على مدى العقود الأخيرة، سواء مع دول الخليج أو مع العراق. ومن هاجموا موقف السودان لم يحاولوا أن يتفهموا الأوضاع السياسية التي كان السودان يواجهها إزاء التمرد الحاصل في الجنوب ومن كان يعين السودانيين ومن كان لا يعينهم في هذه المواجهة، وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطينيين.

ولا أقول أن كل هذه المواقف ترجع إلى أسباب نفعية، ولكن أقول إن الجوانب النفعية هي من عناصر تقدير المواقف السياسية، وإن هذه الجوانب يزداد

تأثيرها كلما غمَّ الحدث وأشكلت جوانبه، ولقد كنا أمام حدث مشكل فعلاً، بين اجتياح نظام عربي لشعب عربي وهو مرفوض، وبين تدخل أمريكي أوروبي من شأنه أن يسبّب أقصى ما عرف العرب ويعرفون في تاريخهم من درجات القلق والتوجس!!

كما أقول: إنّه يتعين النظر إلى ما يلابس المواقف المبدئية من آثار عملية تستوجب المعالجة، وفي النهاية فإن هذا التفهم إذا لم يكن من شأنه أن ينهي الخلافات فهو بالأقل يعزلها عن المثيرات والمضاعفات التي تقذف بكل جانب إلى مجالات الاستقطاب والمخاصمة.

خامسًا: بالنسبة للوجود الأجنبي:

عرفنا من قبل الوجود العسكري الأجنبي، وبخاصة الوجود الأوروبي والغربي على أراضينا بما يسمى بالغزو والاحتلال العسكري والاستعمار، وتجاربنا التاريخية في هذا الشأن لا تزال حية وحاضرة. ولعل الأرض الوحيدة التي لم تعرف الاحتلال الغربي الحديث من أراضينا العربية الإسلامية، كانت هي الجزيرة العربية. ولعل شعوبها وبخاصة في نجد والحجاز واليمن هي من لم تعرف بتجربتها التاريخية المباشرة معنى الاحتلال الأجنبي، ولذلك كان الوجود العسكري الأجنبي بمناسبة أزمة الخليج مما أهاج الكثير من المراجعات وأثار كل ما أثار من قلق وتوجس وخشية وبخاصة بالنسبة لأرض تضم الحرمين تطهرت من أيام رسول الله ﷺ ثم تطهر ما حولها تمامًا أيام عمر بن الخطاب من أي وجود أجنبي.

والمسألة هنا تتعلق بالإرادة السياسية ومدى استقلالها، ولا خلاف أنه توجد دائمًا ضغوط على الإرادة السياسية لأي دولة مهما كانت درجة ما تتمتع به من استقلال، ولكننا هنا لا نتكلم عن الضغوط والمحددات التي تضبط الإرادة الوطنية، ولكننا نشير إلى الأوضاع التي قد تجعل الإرادة السياسية الوطنية تحت مجال الهيمنة لإرادة دولة أجنبية، وتجعل الإرادة الأجنبية ذات مضاء ونفاذ بحيث تشل الإرادة الوطنية عن تقدير عناصر الصالح الوطني وإنفاذ ما تستطيع لتحقيقه.

وبحكم تجربتنا التاريخية فإن للوجود العسكري الأجنبي أثرًا حاسمًا في هذا الأمر، وهذا نظر قديم لا خلاف عليه، ولكن الجديد في النظر هو أن أساليب التحكم الاقتصادي والثقافي والإعلامي قد صارت أكثر فاعلية في تحقيق وجوه التغلب على

الإرادة الوطنية عند اللزوم، وأنه لم تعد حاجة لتحقيق هذا التغلب إلى تجييش الجيوش واحتلال الأراضي.

وهذا في تصوري صحيح منظورًا إلى علاقة التبعية بين التابع والمتبوع، ولكن يظل للوجود العسكري أثر ومضاء في صدد التنافس بين الدول الكبرى، فالوجود العسكري يمكن أن يكون غير لازم لاستبقاء تبعية التابع للمتبوع، ولكنه يصير لازمًا أحيانًا لضمان البقاء في مواجهة منافسة دول كبرى أخرى متبوعة كذلك وتمتلك ذات الوسائل التي تمكنها من التحكم الاقتصادي والثقافي، ويبقي التنافس بين بعضها البعض دون أن يستطيع أيٌّ منها في فترات التحول التاريخي أن يكسب لنفسه وجودًا عسكريًا يحسم معارك التنافس بين الدول القوية.

وأن الوجود العسكري الأجنبي في الخليج يتواكب مع إعادة تشكل الأوضاع العالميّة، في ظروف عودة الوحدة الألمانية ونمو إمكانات تحقق الوحدة الأوروبية وانهيار الاتحاد السوفيتي والحرص على اقتسام أشلائه وأوضاع الشرق الأقصى وما يحيط بها، وكل ذلك يمثل انعطافة كبيرة في الأوضاع العالمية ويكشف أنها في طور إعادة التشكيل، ومن ثم يكون للوجود العسكري أثره في حسم الكثير من المواقف لصالح أصحاب الوجود العسكري.

ومن جهة أخرى فهناك من يتكلم كثيرًا عن «النظام العالمي الجديد» وينطرح هذا المفهوم كما لو أن سلطة شرعية عالمية قد نشأت على مستوى العالم أجمع.

والسؤال الذي يتعين أن نطرحه على أنفسنا، هو هل يختلف هذا الذي يسمى (النظام العالمي) — بالنسبة لنا — عما كنا نسميه بسيطرة الدول الكبرى وهيمنتها على دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية؟! أليس هذا النظام العالمي هو ما شاهدناه وجربناه مع القرن التاسع عشر عندما هيمنت أوربا على العالم وفي نهاية القرن التاسع عشر عندما أعيد اقتسام بلدان العالم وتوزيع إسلاب الدولة العثمانية وامبراطورية النمسا؟ قسم العالم كله مستعمرات ومناطق نفوذ، ثم كان يتعدل هذا النظام حسب نتيجة تصارع دول الغرب بين بعضها البعض، وحسب نتائج حركات التحرر الوطني في بلادنا وسعيها للإفلات من هذه الهيمنة الاستعمارية.

والسؤال الآن هو: أنه إذا قبلنا القول «بالنظام العالمي» فهل نكون قد صرنا بذلك قابلين لهذا الوضع بوصفه وضعًا شرعيًّا دوليًّا؟!

وهل صرنا مشاركين في إقرار سياسات هذا النظام حتى نقبله؟»

وأين موقعنا منه، أهو موقع الفاعل أو المفعول به؟

وإذا نعتنا النظام العالمي بالشرعيّة فهل يصدق على ما كنا نسميه في بلادنا بحركات التحرر الوطني، يصدق عليها (على ألسنتنا وفي وعينا بالشرعية وأوضاعها) أنها من حركات التمرد والعصيان على نظام صار الإقرار بشرعيته من جانبنا؟!

يترتب على الجواب عن هذه الأسئلة آثار جد خطيرة في جوانب كثيرة جدًا.

والحمد لله رب العالمين

طارق البشري

قراءة في «مشكلتان»

د. طه جابر العلواني

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين: وبعد

(١) انعطاف نحو انعكاسات الأزمة الفكرية المعاصرة:

لقد وددنا بتقديمنا لـ «مشكلتان» أن نلفت الأنظار قليلاً نحو انعكاسات «الأزمة الفكريّة» في جوانبها المعاصرة على واقعنا المعاصر، هذه الأزمة التي نعتبرها المتهم الأول في جريمة استدراج الأمة الخيّرة الوسط المخرجة للناس إلى هذا المأزق الحضاريّ المظلم قديمًا وحديثًا.

(٢) العقيدة قاعدة الفكر المتينة:

إن أمتنا والأميّة بنوعيها السافرة والمقنّعة تجثم على صدور جماهيرها بحاجة إلى توظيف ما تعرف، وما تستطيع فهمه وإدراكه والثقة به؛ وما تعرفه هي بقايا عقيدتها فما من مسلم إلاّ وله من هذه العقيدة نصيب يزيد وينقص يتضح ويغمض يستقيم أو ينحرف وهذه الباقيات من العقيدة هي التي تشكل القاعدة الفكريّة للإنسان المسلم عنها تنبثق أفكاره وتصوراته وعلى هدى منها ينطلق في أفعاله وتصرفاته، وبتأثير منها تتحد مواقفه: فتنفض الغبار عن عالم العقيدة وتصحيحها وبيان جانب الغيب في كل من أركانها وعلاقته بعالم الشهادة ووجوب الترابط بينهما سيؤدي ــ لا محالة ــ إلى تصحيح عالم الأفكار والتصورات وعالم السلوك والتصرفات بأهدى منهج وأسرع سبيل وأقوم طريق.

كما أنّ تبيين قواعد العقائد الإسلاميّة في عصر الرسالة وفاعليّتها ولماذا فقدت

هذه الفاعليّة أو ضعفت ولماذا اضطربت هذه الرؤية القائمة عليها أو أختلت؟! يشكل حجر الزاوية في وضع الأمة على سبيل التقويم والإصلاح.

(٣) تحديات الأزمة الفكرية قبل «المشكلة الثانية» أعني كارثة الخليج:

ويمكن القول بأن تناول «الأزمة الفكريّة» وانعكاساتها المعاصرة قبل وقوع المشكلة الثانية المتمثلة بكارثة الخليج الثانية صار مغايرًا لما صار عليه بعد حدوث هذه الكارثة.

كما أن الأسئلة التي كانت تثار وتطرح على العقل المسلم قبل وقوع الكارثة قد اختلف بعضها أو جلّها عنه بعد وقوع الكارثة.

أ) قبل الحرب البعثيّة الإيرانية:

فقبل الكارثة الخليجيّة الأولى أعني (الحرب البعثية الإيرانية) كانت عناوين القضايا التي يمثل المفكرون بها كنماذج للأزمة الفكريّة العربيّة المعاصرة والأسئلة التي يطرحونها تدور ــ في الغالب ــ حول:

أولاً: * **الوحدة:** إسلامية الأساس أو قوميّته؟ أيبدأ بتوحيد العرب كلهم أم تكون لعرب المشرق وحدة ولعرب المغرب أخرى؟ أيبدأ بها متدرجة أم ناجزة، شاملة أم جزئية، أيخاطب بها العرب أولاً أم المسلمون؟!

وهذه الأسئلة كلها كانت هي الرد أو الجواب العربي الإسلامي على تحدي التجزئة والفرقة.

ثانيًا: * **ثم:** تقديم العدالة الاجتماعية، أو النظام الاقتصادي الإسلامي، أو الاشتراكية العربية، أو الاشتراكية الماركسية وذلك في مواجهة الاستغلال والتفاوت الاقتصادي الهائل الذي نجم عن تلك القفزات والإجراءات المتناقضة التي أعقبت تفكك الدولة العثمانية وقيام الدول الإقليمية القطرية العاجزة تمامًا عن إيجاد أي نوع من أنواع التوازن بين الإنتاج والحاجات والتوزيع في مستوى القطر الواحد بقدر عجزها عن تحقيق أمن الدولة وأمن المواطن.

ثالثًا: *كما طرحت الإسلاميّة أو الأصالة أو التراث أو الحفاظ على الهويّة في مواجهة

الاستلاب والتحديث والتغريب والعلمنة والعصريّة والحزبيّة في إطار مفهوم السفينة المشار إليه في الحديث النبوّي الشريف «مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فكان بعضهم أعلاها وبعضهم في أسفلها»[1]، أو تؤخذ الديمقراطية بتطبيق سوفيتي أو أوربي شرقي أو أوربي غربي أو مطوّرة عربيًا أو إسلاميًّا أو شورى ملزمة أو مُعْلِمة في إطار حزب واحد أو تعدُّدية أو شوريّة قبليّة ، كل هذه التساؤلات طرحت في مواجهة قضايا الحكم الفردي والاستبداد والقمع السياسي ومحاولة إيجاد حل ما لمشكلة الإنسان المزمنة ـــ مشكلة الحكم ـــ أيبدأ بالتحرر والاستقلال بكل أشكاله، وتوظيف كل الطاقات في هذا الاتجاه أم بالتحرر الداخلي من الاستبداد والفرقة والتخلف والظلم الاجتماعي ثم رص صفوف الأمة وحشدها في جبهة واحدة لمواجهة الغزو الخارجي بكل أنواعه والتبعية والاستعمار بكل أشكالهما؟!

حول هذه القضايا والمشكلات المتفرعة عنها كان عامة الكتّاب والمفكرين يعالجون انعكاسات الأزمة الفكرية وينطلقون لتناولها وعرضها وطرح الحلول لها فمعظم المشاريع الفكرية والسياسية أعدت حولها. وحولها كذلك دارت برامج الأحزاب والفئات والجماعات والجمعيّات وسائر الرموز والواجهات التي كانت في الساحة العربية والإسلامية في تلك المرحلة.

رابعًا: * وربما يضيف لها البعض قضية فلسطين أهي هم فلسطيني أم عربيّ أم إسلاميّ؟ في مواجهة تحدي قيام دولة إسرائيل.

خامسًا: * وقضية الموقف من الآخر فكريًّا وثقافيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا وما هو نوع العلاقات التي ينبغي أن تحكم ذلك الموقف؟

سادسًا: الصحوة الإسلامية:

أهي جزء من التيار العالمي والعودة إلى الدين أم هي صحوة إسلامية خاصة بالعالم العربي والإسلامي الحديث. ما حقيقتها أهي جزء من تيار موجة التدين العالمية، أم هي اتجاه خاص بالعالم الإسلامي، وما عوامل انبثاقها؟ أهي صحوة أصيلة أم رد فعل لهزيمة حزيران وانعكاساتها على الاتجاهات القومية والإقليمية العلمانية التغريبية؟

---

(١) الحديث وتتمته فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرّوا على من فوقهم، فقالوا: «لو أننا خرقنا في نصيبنا خرقًا لئلا نؤذي من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا وهلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجو جميعًا» أخرجه البخاري في الباب السادس: هل يقرع في القسمة؟

بعد الحرب البعثية الإيرانية:

فلمّا وقعت كارثة الخليج الأولى أي: «الحرب البعثية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية» أضيفت إلى تلك القضايا والهموم هموم جديدة، وبعضها كان مجرد إحياء لهموم قديمة وفي مقدمة هذه الهموم:

أولاً: * الطائفية:

ما حقيقتها وما طرق معالجتها وهل هي ظاهرة مرتبطة بهيمنة الدين، وشيوع الوعي الديني وبروز الصحوة الإسلامية أو هي ظاهرة مختلفة مضافة إلى الدين إضافة مصادرة وتحطيم لإيقاف مدِّه ومصادرة صحوته وإشغال فصائله بعضهم بالبعض الآخر؟

ثانيًا: * الشيعة والسنة، العرب والفرس، الشعوبيّة والعروبيّة، أهذه كلها أحزاب سياسيّة تاريخيّة تنتعش وتنكمش بحسب الظروف والأوضاع التي تحيط بالمنطقة والبواعث والمحرِّكات من أصحاب المطامع فيها أم هي جزء من فاتورة حساب قديم طويل احتفظت به ذاكرة المنطقة التاريخيَّة المتأخِّرة كجزء من آثار الصراع الطويل بين الدولتَين العثمانيّة والصفويّة وتآمر كل منهما على الآخر وتعاونه مع أي عدو ضد أخيه؟

ثالثًا: * وكيف يُخرج المسلمون من هذا المأزق الحرج. أيخرجون منه بتسنين الشيعة أم بتشييع السنَّة أم بالتقريب بين المذهبين أم بالمناداة بتقوية الوحدة والأخوة بين المسلمين لتهدئة التوتّر أم بتعديل صيغ الأنظمة السياسيّة والاقتصادية في المنطقة إلى صيغ تسمح بالتعدديّة الدينيّة والمذهبية والقوميّة وتحتويها وتجعل من هذا الاختلاف اختلاف تنوع إيجابي كما هو في كثير من البلاد الديمقراطية في العصر الحاضر وكما كان كذلك في عصر ازدهار الأمة الإسلامية في الماضي أم؟ أم؟

ومن المعروف أن طبيعة العرب والمسلمين في صراعاتهم خاصة في عصور الانحطاط، طبيعة حشدية تعبويّة فكل طرف يدخل في صراع مع طرف آخر فإنه يضع على الطرف الآخر كل ما يستطيع من المساوىء ويصفه بكل ما يمكنه من حشد الناس كل الناس خلفه وإيقافهم معه ضدّ خصمه وتعبئة سائر الجهود وجميع الطاقات ضد ذلك الخصم دون أي اعتبار لماض أمر الله بمراعاته: ﴿**ولاتنسوا الفضل بينكم**﴾ (البقرة: ٢٣٧) أو مستقبل لابد من أخذه بنظر الاعتبار كذلك ﴿**فإذا الذي**

بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾ (فصلت: ٣٤) أو «أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يومًا ما وأبغض بغيضك هونًا ما عسى أن يكون حبيبك يومًا ما»[٢] كما جاء في الأثر، لا مراعاة لذلك إطلاقًا في الصراعات العربية أو الإسلامية وعلى كل المستويات ولذلك فإن أقل الخصومات أو الاختلافات شأنًا تتحول إلى عداء مستحكم تعززه كل مثيرات البغضاء والعداء، بل تنعدم في صراعاتهم كل وشائج وروابط القربى والإخاء، وسائر ضوابط وقوانين الصراع.

ولذلك جنّد كتاب ومؤرخو وإعلاميو حزب البعث والموالون له كل طاقاتهم لنبش كل مدافن التاريخ العربي والإسلامي والفارسي والشيعي والسني ليستخرجوا منه ما يمكّنهم من حشد وتعبئة العرب والسنة وراءهم دون إغفال أو تغافل أو نسيان للشيعة العرب وللشيعة المعارضين لقيادة الخميني لضمهم إلى صفوفهم بمختلف الوسائل.

كما أن الطرف الآخر استجاب للإغراء فنبش عن التراث العلوي في صراع العلويين مع الأمويين، والطالبيين ومقاتلهم وصراعهم مع العباسيين فأعطى عن غير قصد لزمرة البعثيين في العراق بعض الأسلحة والمعززات لدعاواهم الفارغة. ولا ينكر أن هذا الجانب كان في موقف دفاع وكان أقرب إلى الاعتدال والخلق والقيم الإسلامية في تعامله لكن الأمة عقلاً وفكرًا ونفسية قد عانت ولا شك معاناة قاسية وأصيبت قيمها — بوصفها أمة — في مقاتلها وستظل تعاني من هذه الجوانب العقلية والفكرية والنفسية إلى أمد بعيد، لذلك كانت نداءات الرئيس البعثي للوحدة والتقارب بين العراق وإيران إبان التحضير للكارثة الخليجية الثانية مدعاة هزء وسخرية مرّة تذكّر بتاريخ طويل في هذا المجال، وقد تذكر بقول القائل:

يذكرني حاميم والرمح دونه ... فهلاّ تلا حاميم قبل التقدم[٣] .

---

(٢) رواه الترمذي والبيهقي عن أبي هريرة ، والطبراني عن ابن عمرو، والدارقطني في «الأفراد»، والبخاري في الأدب والبيهقي عن علي موقوفًا وهو صحيح كما في صحيح الجامع الصغير للألباني.

(٣) هي قصيدة للعكبر بن حديد بن مالك بن حذيفة بن بكر بن قيس بن منقذ بن طريف، وكان مع علي رضي الله عنه في أبيات، أولها:

وأشعث قـوّام بآيـاتِ ربِّـه ... قليل الأذى فيما ترى العيْنُ مُسْلِمِ
ضمَمتُ إليـه بالسِّنان قميصَهُ ... فَخَـرَّ صريعًا لليَدَيـنِ وللفَـمِ
على غير شيء غيرَ أن ليس تابعًا ... عليًا ومَنْ لا يتْبِـع الحقَّ ينـدَمِ
يُذَكِّـرُني حاميـمَ والرُّمْـحُ دُونَـهُ ... فهلاّ تـلا حاميـمَ قَبْـلَ التَّقَـدُّمِ

وأخرج الزبير بن بكار، وابن عساكر عن الضحاك بن عثمان الحزامي، قال: كان هوى محمد بن طلحة

ولم تقف عجلة هذه الكارثة في إطارها العسكري عن الدوران ويعلن إيقاف إطلاق النار إلاّ بعد أن حطمت كل معاني التآلف والتآخي الإسلامي، وطرحت على الأمّة والصحوة مجموعة كبيرة من التحديات والأسئلة وأسباب الحيرة والتمزق. ناهيك عن البلايين من الدولارات التي أتلفت، ومئات الآلاف من الأرواح التي أزهقت، وآلاف المعوقين، والأنفس التي دمرت، والأحقاد التاريخية التي ابتعثت، ولو أنفق جزء من هذا في أعادة بناء العالم الإسلامي كلّه لقضي على الفقر والمرض والأمية وسائر أوجه التخلف فيه.

(٤) المشكلة الثانية «كارثة الخليج الثانية»:

ثم بدأ البعثيون في العراق يحاولون معالجة آثار الكارثة الأولى بكارثة أنكى وأفجع فبدأت تحضيراتهم لكارثة الخليج الثانية ليحوِّلوا أبناء العراق الذين كانوا ولا يزالون يساقون ــ على أيدي العابثين البعثيّين ــ كالأنعام إلى المذابح، ويوجهون مسلوبي الإرادة كما توجه الأدوات الصماء من حرب الأخ إلى سفك دم الشقيق وذبح الجار واستباحة أرضه وإلغاء كيانه، وفرض الإرادة الفردية عليه باسم الوحدة أو الحقوق الجغرافية أو التاريخية، أو الرغبة في التوزيع العادل للثروة، ويا لها من وحدة لا تتحقق إلاّ بهذه الأساليب المدمرة لكل القيم فدُمِّر العراق وكادت الكويت أن تبيد وأنفق احتياطي المال الذي اكتنز في مزيد من التدمير واحتلت أجزاء لم يطئها من قبل مستعمر، ودمِّرت الآمال في الوحدة أو الحرية أو التحرر وضُربت الصحوة الإسلامية في مقاتلها، وارتهنت إرادة الأمة ومقدراتها إلى ما شاء الله ــ تعالى ــ «فليس لما الأمة فيه اليوم من دون الله كاشفة».

حتى إذا دارت عجلة «كارثة الخليج المأساوية الثانية» أضافت إلى تلك التحديات الموروثة والأسئلة المتراكمة مجموعة جديدة من التحديات، وكمية كبيرة

بن عبيد الله مع علي بن أبي طالب، فنهى علي عن قتله، وقال محمد لعائشة: ما تأمريني؟ قالت أرى أن تكون كخير ابني آدم، إن تكف يدك، فكف يده. فقتله رجل من بني أسد بن خزيمة، يقال به كعب بن مدلج، من بني منقذ بن طريف، ويقال: قتله شداد بن معاوية العبسي، ويقال: بل قتله عصام ابن مقشعر البصري، وهو الذي يقول في قتله:

وأشعثَ قوّام بآياتِ ربّه.... الأبيات.

وقيل: إن القاتل والقائل الأبيات شريح بن أوفى. وقيل: عبدالله بن مكعب حليف لبني أسد، وقيل ابن مكبس الأزدي، وقيل الأشتر.

حديثة من الأسئلة المتراكمة كما أشرنا سابقًا، منها على سبيل المثال لا الحصر الأسئلة المتعلقة بالصحوة ذاتها:

الصحوة وحقيقتها:

رابعًا: أكانت «الصحوة» صحوة أمة ويقظة حضارية حقيقية أم كانت من قبيل: ﴿وتحسبهم إيقاظًا وهم رقود﴾ (الكهف: ١٨).

أكان ما عرف بالصحوة حركة تاريخيّة تمثّل إحدى دورات التاريخ سيكون لها ما بعدها أو إنها مجرّد موجة تدين أو نوبة زهد تصيب الناس إذا واجهوا ما لا قبل لهم به من الأخطار، وتلك طبيعة بشرية وفطرة إنسانية، أم هي التفاتة إلى الماضي يهرب بها الهاربون من واقع فاسد فهي أشبه برحلات الخيال الصوفي أو الشاعري وما اللحى والعمائم ذات العذبات والطرح والجلابيب إلاّ محاولات لتكريس المشاعر النفسية بالانفصال عن واقع الأمة السيء والانتماء إلى واقعها التاريخي الزاهر — كما تصوره روايات التاريخ والسير.

هل ما عُرف بالصحوة توجه ماضويّ، أو تجديد سلفيّ؟ فالفرق بينهما كبير جدًا، ولا بأس بوقفة قصيرة لتوضيح هذا الفرق:

بين الماضويّة والتجديد:

أمّا التوجُّهات الماضويّة فهي توجُّهات سلبيّة تستلب الإنسان من حاضره، وتلقيه في أحضان ماضٍ لا يستطيع العيش فيه إلا بخياله، تمثل هروبًا إلى الماضي وتقدمًا إلى الوراء للاستمتاع بمشاعر الفصام عن الواقع الفاسد فقط، ولا تشكل لدى متبنيها دوافع تمكن من تحقيق أيّ فعل حضاريّ.

أما التجديد السلفيُّ فهو حركة بناء شامل تمكِّن الأمة من إعادة النظر والتدبّر في مصادر هدايتها، وقراءتها قراءة المتدبِّر المستهدي المستفيد العازم على توظيف الماضي في إصلاح الحاضر واستشراف المستقبل لبنائه وتأسيسه على هذا البناء المتواصل. مع قراءة واعية للكون وما يدور فيه: قراءة مستصحبة لهداية الوحي، مستنيرة به، واعية على طبيعة العلاقة الوثيقة بين الوحي والوجود والإنسان والخالق تبارك وتعالى منزل وموجد الوجود والإنسان. ومعرفة المقاصد والغايات والكليّات والعلل والأسباب

والسنن والقوانين التي بثها الخالق الحكيم تبارك وتعالى فيها، وذلك أداءًا للأمانة وقيامًا بمهمة الاستخلاف ونهوضًا بواجب العمران الذي يمثّل جزءًا لا يتجزأ من الإيمان والعبادة بمفهوم سلف هذه الأمة الذين تعلموا من رسول الله ﷺ كيف تترابط شعب الإيمان من شهادة أن لا إله إلاّ الله إلى إماطة الأذى عن الطريق.

وتعلموا أن القراءة منطلق هذه الأمة: قراءة الوحي المسطور والكون المبثوث والنفس الإنسانيّة والآفاق الكونيّة قراءة من علّمه الله بالقلم، قراءة الخلق وأصله، والوجود وغايته وصيرورته، والأرض وما في باطنها والسماء وما في حُبكها والبحار والمحيطات وما حوته بطونها. وآنذاك تصبح اللحية حلية والجلابيّة والجلباب رموز تحرُّر ووقار وعفة وحياء، وكرامة إنسانيّة، وتناسب بين حاجات الإنسان وطبيعة بيئته وإمكاناته في الإنتاج وإلا فلن تختلف جلابيّة مستوردة من تايوان عن بنطلون جينز مصنع فيها أو في أمريكا. ففي كل منهما تذكير للمسلم بعجزه وفاقته وقلة حيلته وأنه لولا أمريكا أو تايوان أو غيرهما لظل مكشوف العورة بارز السوءة.

إن الماضويّة قد أغرقت الأسواق بكميّات من الكتب يركّز جلّها على مفاهيم الخلاص الفردي (التي ركزت النصرانية عليها) وأبرز موضوعاتها التخويف من النار وعذاب القبر وإغراق في التفاصيل المتعلّقة بذلك لتأخذ الأمة عن قصد وعن دون قصد بعيدًا عن منهج القرآن المجيد في عرض مشاهد القيامة وكل ذلك يُربط بقضايا الخلاص الفردي والهيئات وخصال الفطرة وغير ذلك من قضايا تختلف فيها البيئات والأجواء والحاجات والثقافات وإذا كان في الجهد بقية فإن الماضويين يصرفونه في إثارة المسائل الخلافيّة والقضايا المذهبيّة والطائفيّة ونحوها من المسائل المفرِّقة المساعدة على تكريس الفرقة والتجزئة واتجاهات «الأنا والخلاص الفردي».

أما السلفيّة فهي اتجاه يكرِّس روح الأمة وبناء الجماعة والتأليف والوحدة، وتعمل على إحياء ما اندثر من فروض الكفايات التي تمثل لباب فروض العمران ودعائم الشهود الحضاريّ تتحدث عن الاستبداد باعتباره الدين الطبيعيّ للطغيان وعن الطغيان باعتباره قرين الشرك ودعوات التألّه، وأن الحيلولة بين الناس وأدائهم واجباتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ظلم وشرك والشرك ظلم عظيم فما يُسمّى اليوم «بحريّة التعبير» و «حرية الرأي» و «حرية الفكر» و حرية العلم والتعلّم والتعليم» وغيرها من حريّات يعتبر الإسلام مصادرتها ظلمًا، والظلم ظلمات لا يجوز السكوت عنها، والدفاع عن هذه الأمور ونحوها من فروض الأمة التي تأثم

كلها إذ لم تتوافر فيها الضمانات الكافية لهذه الحقوق، والضمانات والشروط المطلوبة لتمكينهم من أداء هذه الواجبات، إلى غير ذلك من قضايا يجب أن تتصدر مجال الاهتمام والنظر. ذلك هو الفرق ـــ في نظري ـــ بين الماضوية المقيتة والسلفية الحبيبة.

ونعود إلى الأسئلة المثارة بعد الكارثة ـــ المشكلة الثانية:

خامسًا: لقد نبهت الكارثة إلى عمق ومتانة النزعات القوميّة والإقليميّة التي رسم حدودها وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا في الاتفاقيّة التي عرفت باسميهما اتفاقيّة «سايكس بيكو» عام ١٩١٦م. ولقد أصبحت هذه الحدود الأرضيّة الوضعيّة أعز على المسلمين من حدود الله وأقوى.

سادسًا: كما نبهت الكارثة إلى عمق تأثّر أمتنا بالغرب فحتى بعض الأشكال التنظيميّة للعمل الإسلاميّ تم نقلها ـــ على ما يبدو ـــ عن المؤسّسات والأشكال التنظيميّة التي بناها الغرب خلال ممارساته السياسيّة ؛ وبرزت واضحة في تصرفات مختلف الكيانات الحزبيّة والسياسيّة والفئوية أثناء الكارثة «المشكلة الثانية»، عقليّة العوام التي أوجدها وكرّسها التقليد وانقطاع الأمة دهورًا عن التعامل مع كتاب ربها وسنة وسيرة نبيه ﷺ، وطبيعة القطيع التي أنشأها الاستبداد بكل درجاته ودركاته ونفسيّة العبيد ـــ التي أوجدها القهر ومصادرة الحريّات وإعدام الشورى، وامتهان الكرامة والجهل والجوع والفقر والمرض والأثرة، وجراءة الأشقياء، وعجز العلماء، وتسلط السفهاء والأغبياء وغير ذلك من ضروب البلاء الضارب بأطنابه في سائر جوانب حياتها الدنيا.

سابعًا: وخلاصة القول إن كارثة الخليج الأخيرة أو «المشكلة الثانية» كما سمّاها المستشار قد كشفت سائر عورات هذه الأمة، عورات أنظمتها وشعوبها وأحزابها وهيئاتها ومفكريها وعلمائها وأطروحاتها ومشاريعها الحضاريّة؛ نعم سقطت سائر أوراق التوت ـــ كما يقولون ـــ وإذا كان في هذا الأمر أثارة من خير فهي في كشف سوآتنا لنا، هذه السوءات التي كان يغطيها الضجيج العالي برقم المسلمين الذي جاوز المليار منذ سنوات، وصحوة المسلمين التي أصبحت حديث الخاص والعام، وصحوة الإسلام السياسي، والإسلام الاقتصادي السياسي، والإسلام الاقتصادي، والبديل الإسلامي وغير ذلك. كل هذه الأصوات تبين أنها لا تعبر عن حقائق واقعة.

إن كارثة الخليج «المشكلة الثانية» لم تكن ـــ في نظرنا ـــ أزمة تمثّل تعبيرًا مقيّدًا بظرف زماني هو الثاني من أغسطس أو مكاني هو الكويت أو نزوة دكتاتور مجنون معقّد مريض، أو طمع في بترول، أو رغبة في موقع استراتيجي، بل هي ذلك كله مع مجموعة من العوامل الحضاريّة والثقافيّة والفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة والجغرافيّة والتاريخيّة وُظّفت بأحسن ما يكون التوظيف، لتكون حلقة من حلقات الصراع مع الآخر، فيها كل عوامل ذلك الصراع، وسائر آليّات الغلبة ولا أقول التدافع، لأن التدافع يقتضي جانبين يتدافعان؛ وهذه قضية جانب واحد. وفيها التمهيد لقيام دول الطوائف والأقليّات التي ستحتمي كلها بالواحد القويّ في المنطقة (إسرائيل)، أو القوة القادرة على منافستها !!

قصور البرامج الثقافية:

إن مما كشفته «المشكلة الثانية»: أنَّ العاملين للإسلام ـــ بالذات ـــ لم يعوا حقيقة المنطقة التي يعملون فيها والتي جعلوا منها ميدان جهادهم، ولم تشتمل برامجهم التثقيفيّة بعد على ما يدل على شيء من الوعي المطلوب على ذلك.

فجماعات الأمة الواحدة الوسط الخيّرة ليس في برامجهم الثقافية شيء عن قضايا الحدود والتجزئة والتفتيت، والصراع العربي الإسرائيلي والنفط وغيرها، ليفهموا طبيعة الأرض التي يعملون عليها؛ وقديمًا قيل: «قتلت أرض جاهلها وقتل أرضا عالمها».

لقد استطاع أعداء الأمة أن يجمعوا أعواد هذه الأمة ـــ من خلال هذه الكارثة ومقدماتها ـــ عودًا عودًا، وأن يختبروا مقوماتها واحدًا بعد آخر ليتأكدوا في المرحلة الأخيرة ـــ وهي كارثة الخليج الثانية أن ذلك الأسد الإسلامي أو العالم الإسلامي الذي كانوا يخافونه ليس أكثر من جلد أسد محشو بقش ومواد محنطة، فقد حقيقته من زمن بعيد، فلم يعد لدى المسلمين من الإسلام إلا رسومه وأشكاله، وأن جهودهم ـــ أعني الغربيين ـــ التي بدأت منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) قد آتت أكلها ونضجت ثمارها، وقضت على الحقيقة الإسلامية التي كانت تحرك هذه الأمة وتتحرك بها، فالرابطة الإسلامية قد أبيدت وتم القضاء عليها، وأصبحت جسدًا بلا روح، ووقّعت شهادة وفاتها يوم تطوع حزب «البعث العربي

الإشتراكي في العراق» للقضاء على الثورة الإسلامية في إيران نيابة عن العالم الغربيّ وأصدقائه، ودفاعًا عن الحضارة الغربيّة المعاصرة وقيمها!! فخاض حربًا ضروسًا جاوزت ثماني سنوات بُدّدت فيها أموال العراق والخليج وشغلت حكّامه وشعوبَه وأريق فيها من دماء الشعبين وأموالهما وأموال جيرانهما ما جاوز ما أريق وما أنفق من دماء وأموال سائر الشعوب التي شاركت في الحرب العالمية الثانية وحلفائها. وبمجرد أن توقفت الحرب بين حزب البعث وإيران وأعلنت شهادة وفاة الأخوة الإسلامية، بدأت التحضيرات لحرب أعلنت شهادة وفاة بقايا القيم الإسلامية التي تتعلق بالوحدة والولاء والبراء والجوار وكذلك قيم العروبة والوطنية والعشائرية وحتى الحزبية والإنسانية العادية.

الشعوب والكارثة الثانية:

ومما يزيد في ألم المؤمن أن هذه العمليّات الصراعيّة في الكارثة الأخيرة «المشكلة الثانية» لم تقتصر على النظم وحدها، ولكن هناك جهودًا قد بذلت ولا تزال تبذل لتحويلها إلى معارك وأحقاد وكراهيّة دائمة راسخة بين الشعوب وبين الأحزاب وبين القوى المختلفة في هذه البلدان رسوخ قواعد اتفاقيّة «سايكس بيكو»، لتجعل من آثارها النفسيّة ومخلفاتها مكروبات وجراثيم كامنة، وقواعد يمكن الانطلاق منها في أي وقت لإيجاد مشكلات مستجدة ثالثة ورابعة وخامسة تثار كلما اقتضت مصالح الأجنبي ذلك!!

ولعل الأنكى والأمر أن كثيرًا من الفتن السابقة لم تستطع أن تستدرج منظومة القيم الإسلامية إلى ساحة الصراع، ولكن هذه الفتنة الكبرى قد تجاوزت كل شيء لتستدرج القيم الإسلامية في الأخوة والعدل والتحرر والولاء والبراء والجوار والجهاد وغيرها إلى ساحة الصراع فتحول إلى مجرد أجزاء نسبية في أحجار الصراع وأسلحة المتصارعين ولم يستطع حراس القيم الإسلامية من علماء وحركات وفئات رسمية وغير رسمية أن ينأوا بأنفسهم وبالقيم التي يمثلونها ويدعون إليها عن ساحة الصراع فيحفظونها نقية ثابتة منزهة عن التوظيف السياسي والحزبي الرخيص لعل الأمة تستطيع أن تحفظها في ضمائرها لتعود إلى نقائها وصفائها ونورها وهدايتها بعد أن ينجلي الغبار، ويبدأ البحث عمن يقيل العثار.

انهيار مفهوم الأمّة:

لقد مثلت هذه الكارثة الأخيرة «المشكلة الثانية» انهيار مفهوم «الأمـة الإسلامية» بكل المقاييس انهيارًا حول المنطقة العربية خاصة من دار سلام إلى جحيم للجميع. فالتوتر دائم، والصدام مستمر، والنزاعات لا حل لها، وليس هناك وسيلة للاتصال بين العرب إلا العنف في كل أشكاله، إنها الفتن التي تجعل الحليم حيرانًا وهكذا تلاحمت المشكلتان وارتبطت الثانية منهما بالأولى ارتباطًا عضويًا.

لكن هل انتهى الأمر، وهل يمكن القول: إن هذه الكارثة لن تعقبها كوارث أدهى وأعتى وأمر إن كان في جسم الأمة مجال باق لكوارث جديدة؟! لا، لا يمكن لأحد أن يقول هذا؛ لأن مشكلات الأمة التي أدت إلى وقوع الكوارث السابقة لا تزال قائمة تتحدى كل المحاولات التي جرت لاجتثاثها، ولا يزال مستوى وعي الأمة وقدراتها على مواجهة تلك الأسباب والأزمات التي أدت إلى الوقوع في تلك الكوارث كما هي ولا تزال أم المشكلات «المشكلة الأولى» أو مشكلة الحكم والأمة قائمة كذلك.

الفئآت العلمانيّة:

إن هزيمة حزيران ١٩٦٧م كانت خطًا فاصلاً بين التكوين النظري والمنهجي القومي والإقليمي وسائر أطروحات التشطير للأمة الإسلامية، ولذلك بدأت الأمة بعدها تتخلى عن سائر الأطروحات الفكرية التي أفرزها الانهيار الحضاري لأمتنا والغلبة الحضارية للغرب في القرنين الأخيرين.

ولقد حاول حزب البعث (الذي عجز عن المحافظة على نفسه كحزب بأي معنى من المعاني وتحوّل إلى مجرد حاشية للطغاة الذين أفرزتهم مبادئه وتعاليمه ونظامه التربوي) أن يقوم بمحاولة أخيرة لتجربة الخليط المجتمع والمتبقي من تلك الأفكار ويجعل منها أطروحة نظريّة ومنهجيّة بديلة تأخيرًا للمد الإسلامي ووقوفًا بوجهه، ولكن أربعًا وعشرين سنة من تجارب الحزب الفاشلة في العراق وتسعًا وعشرين سنة من تجاربه المرّة في الشام لم يزيدا الأمة إلاّ قناعة بفشل ذلك التكوين النظري والمنهجي اللذين قام الحزب بشطريه العراقي والشامي عليهما، وإنه لن يكون بديلاً أفضل رغم سائر محاولات الترقيع التي قام بها منظرو الحزب، وحاولوا فيها تركيز سائر الأفكار

القوميّة العربيّة وبقايا الماركسيّة اللينينية مع توظيف بعض المشاعر الإسلامية والمذهبية والإقليمية ليشكلوا منها إطارًا نظريًا ومنهجيًا لبعث الأمة من جديد، والحزب لم يلبث أن أعلن عجزه واستسلامه، بل وتخليه عن أهم أهدافه: «الوحدة» حتى بين القطرين اللذين تتحكم في قيادتهما القيادات البعثيّة منذ سنين. ثم أعلن تخليه عن بقية أطروحاته حين أعلن رئيس النظام البعثي في العراق عن تبنيه للإسلام!! وإعلانه بكل ما استطاع أن الإسلام هو الحل!!

في الوقت الذي أعلن فيه من يحكم بلاد الشام انضمامه إلى «الحلفاء» الذين قرروا قتال الرفاق البعثيِّين، انضم إليهم ضمن أولئك الذين ظل يلعنهم سنوات من أعداء الأمس، ويضفي عليهم كل صفات العمالة ونعوت الخيانة، انضم إليهم بدوافع لايعلمها إلاّ الله والراسخون في...

ومن المتعذّر أن تدَّعي الفئات العلمانيّة في الوطن العربي أنَّ تجربة البعثيِّين لاتحسب عليهم ولا يحسبون عليها. فالبعثيُّون قوميُّون لا مراء في ذلك وحزب البعث حزب قوميٌّ لا يمكن البراءة منه أو سلبه صفته القوميّة و لم يكن القوميُّون الآخرون بأفضل كثيرًا منه يوم حكموا ولم تكن مواقفهم من الحريّة والديمقراطيّة والوحدة وحقوق الإنسان بأفضل كثيرًا ولا هي الآن أنقى.

وهنا أود أن أهمس في آذان تلك الفئات الوطنيّة والقوميّة العلمانية على اختلافها بكلمة لابد منها بعد أن خرقنا آذان الإسلاميِّين بالحديث عن عيوبهم وأخطائهم، فإن ما يجري في كثير من أنحاء العالم خاصة في بعض البلدان العربيّة يدعو إلى العجب ويحير أولي الألباب.

(٥) فإذا كانت الفصائل الإسلاميّة في حاجة إلى من يذكرها بواجباتها نحو وحدة الأمّة، وضرورة النظر إلى فصائل الأمة الأخرى نظرة الأخوة والتعاون فإن الفصائل الأخرى أكثر احتياجًا لذلك منها خاصة الفصائل القوميّة والعلمانيّة المستقلة. فهذه الفئات قد حكمت أو شاركت في حكم الأمة طيلة العقود السابقة، وجربت بشكل أو بآخر مشروعها الحضاري القائم في جوهره ومحتواه على استلهام الحضارة الغربيّة والفكر الغربي مشروع النهضة والتحديث منطلقة بأن ما صلح لغيرنا يصلح لنا، وأن الفكر الغربيّ والحضارة الغربيّة فكر عالميّ وحضارة عالميّة، وأن متابعتنا للغرب في خطواته كفيلة ــ تمامًا ــ بإحداث النهضة وتحقيق الحداثة وأنه ليست لنا خصوصيّات

تمنع من ذلك. وأن العلمانيّة التي أطلقت عقل الإنسان الغربيّ وفكت عنه سائر القيود والأغلال كفيلة بأن تفك عن العقل المسلم قيوده وأغلاله وتطلقه من عقاله وقد سلخت هذه الأمة في هذه التجارب المرة الفاشلة عقودًا غالية من عمرها، وأوقاتًا ثمينة من حياتها فما زادتها التجارب إلاّ وهنًا على وهن، وضعفًا على ضعف وخبالاً على خبال، فتقدم غيرها وتأخرت.

لقد حكمت النخب والفصائل العلمانيّة بنفسها أجزاء كثيرة من بلادنا وشايعت مختلف الأنظمة التي هيمنت على مقدرات الأمة في مختلف أقطارها، وأيدت كثيرًا من الدكتاتوريات العسكرية والحزبية، ورضيت بعضها بأبشع الأنظمة فتكًا ومنحتها تأييدها وولاءها وهي ــ في هذا ــ تحمل من المسؤولية أكثر مما حملت أو تحمل تلك الأنظمة الفاسدة. ومع ذلك فإنه بمجرد أن لُوِّح لهم بالإسلاميِّين وباحتمال وصولهم إلى السلطة في بعض البلاد إذا بهم يسارعون إلى الوقوف جنبًا إلى جنب مع كل نظام حتى لو مثل مجرد أقليّة بوليسية أو حزبيّة أو فئويّة، بل وقفت بعض هذه الفصائل صراحة ضد الديمقراطية ما دامت قد أصبحت طريقًا للإسلاميين إلى السلطة، ورضي بعضها بشكل سادي بكل أنواع الاضطهاد ومصادرة الحريّات، ووقف بعضهم يستعدي السلطات الدكتاتوريّة والأقليّات البوليسيَّة على الأمة كلها لا على السياسيّن الإسلاميّن فحسب. ووقف بعضهم يفاصل مع الإسلاميِّين ليدفعهم إلى بعض التنازلات الإسلاميّة، ويعدهم مقابل ذلك بالحِيَدَة أو التأييد أو يطالبهم ببعض التطمينات ليمنحهم سكوته أو تأييده، فكأنه يقول: نوافق على حصولكم على شيء من السلطة لقاء تنازلكم عن شيء من الإسلام، فكأن الإسلام ــ ذاته ــ هو المستهدف من هؤلاء. وإذا قال لهم البعض: إنكم رافضون للإسلام أو خارجون عنه أو معادون له بهذا الموقف ملأوا الدنيا صراخًا بأنّهم مسلمون. وإذا أعطى بعض السياسيِّين الإسلاميِّين تنازلات أو اجتهادات أو حاولوا تقديم تطمينات قال لهم بعض هؤلاء لا يمكننا الاطمئنان إلى نواياكم فقد تصلون عن طريق الديمقراطيَّة ثم تتنكرون لها وتحوِّلون النظام إلى نظام دينيٍّ شموليٍّ! **﴿أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله﴾؟!**

فكأنهم يريدون أي نظام بشرط أن يكون منقطع الصلة بدين هذه الأمة ، مُنبتٌّ عن تراثها وتاريخها وليكن ما يكون إلاّ أن يكون ذا صلة بالإسلام وثيقة أو ضعيفة، وكأن العيش في ظل الفساد والاستبداد والدكتاتوريات البوليسية والقمعية

أرحم لدى هؤلاء من العيش في ظل حكم ينتمي إلى الإسلام بأي شكل من الأشكال!!

فأي اغتراب هذا؟ وأي كارثة أصابت عقول أبناء هذه الأمة؟!

إن بعض هؤلاء قد بلغ به التهور حد العمل على إثارة الأقليات وإحياء النعرات الطائفية وتنشيطها، والتلويح لها بالخطر الإسلامي، بل لقد جاوز بعض هذه الفصائل سائر المديات فجعلها تستعدي الأجنبي المستعمر الطامع على بلادها وتغريه بالضغط عليها أو باحتلالها إذا لزم الأمر. المهم أن لا يعطى الإسلاميون فرصة الوصول إلى السلطة أو المشاركة الفاعلة فيها وتجريب مشروعهم المستند إلى الإسلام!!

إن بعض هؤلاء ــ ولا شك ــ خائفون من أن تفتح الأمة ملفاتهم وتحاسبهم على ما فرطوا في جنبها، وأضاعوا من حقوقها، ودمروا من إمكاناتها بسياسات خرقاء أسهموا في صناعتها أو سياسات الأنظمة التي حظيت بتأييدهم أو ولائهم، أو سكوتهم في أقل تقدير.

لو أن هؤلاء تفكروا في أنفسهم وقالوا: لِمَ يكون من حق ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي أن يجربا ذلك المزيج العجيب من أفكارهما الشاذة المنحرفة المتطرفة في عاصمتي العباسيين والأمويين ولا يحق لأية فئة مسلمة أو حزب إسلامي أن يجرب برنامجه في أي منهما؟!

لِمَ يخشى على الأقليّات ولا يخشى على المجموع؟!

ربما تكون القوى السياسية التي خدعتها مشاريع التغريب عند الصدمة الأولى وبهرتها واستلبت عقولها في أوائل هذا القرن وأواخر القرن الذي سبقه معذورة إلى حد ما، أو يمكن أن يبحث لها عن عذر، ولكن ما عذر هؤلاء اليوم بعد كل هذه التجارب وبعد أن زادت نسبة الوعي ــ خاصة عند هذه الفئات ــ وأصبح العالم قرية واحدة كبيرة من العسير أن يخفى فيه شيء خفاءًا تامًا. فالأخبار والدراسات والتحليلات والتعليقات في متناول يد من يريد؟!

فشل منطلقات التغريب الإنمائية:

كما أصبح من المعروف لعامة الناس كما هو معروف لخاصتهم أنه لا أمل في نجاح أية خطة تنمية على النمط الغربي في سائر ديار الإسلام، وأن الأمل في نهضة

من هذا المنطلق ووفقًا لهذا النمط ــ في أي بلد مسلم ــ منعدم، كما ثبت فشل أو عدم نجاح أية مؤسسة من المؤسسات المنقولة عن الغرب لأن التقليد والتبعية والنقل والتجميع لا تبني عقلاً حضاريًا منتجًا. وخذوا على سبيل المثال، لا الحصر «المؤسسة المصرفية» البنوك وقارنوا ما شاءت لكم المقارنة بين أدوارها في الاقتصاد الغربي والمجتمع الغربي، وما تقدمه للأمم الغربية واقتصادها من خدمات، وأدوارها في العالم الإسلامي الذي لا زالت تمثل فيه ما يمثل العضو المزروع الذي يرفضه الجسم فيعكس كثيرًا من السلبيات على الجسم كله.

و «الجامعات وأدوارها الإيجابية ــ في الغرب ــ في صناعة الثقافة والفكر وتصحيح وضبط مسار المجتمع» وأدوارها العجيبة في بلادنا التي تكاد لا تتجاوز تخريج قوافل من الكتبة والموظفين ومنسوبي طبقة البطالة المقنعة.

أما العناصر المفكرة والمثقفة النادرة في بلادنا فإن تكوينها قد تم خارج إطار الجامعة وفي إطار مبادرات خاصة.

خذوا مثلاً أجهزة الأمن والأجهزة المعلوماتية المختلفة في سائر بلاد الدنيا تعمل هذه الأجهزة لحفظ وحماية أهداف الأمة، ومقدراتها ومصالحها الحيوية وتتابع حركة خصوم وأعداء الأمة أو منافسيها في السياسة والاقتصاد وسواهما لتستطيع الحفاظ على مصالح الأمة الأساسية. وحين نقلت إلى بلداننا تحولت إلى أجهزة قمع تعين المستبدين، وتحمي الطغاة وتذل الشعوب، وترهب الأمة.

والمؤسسات الإعلامية وكيف تحولت على أيدي الطغاة إلى وسائل لخداع الأمة وتضليلها وإشاعة الانحرافات في صفوفها بدلاً من أن تتكافل مع الأجهزة التربوية في التوعية والتعليم وبناء الفكر والثقافة كما هو الحال في العالم الآخر.

والمؤسسة البرلمانية، ونظم الانتخابات والاستفتاءات التي تعطي نتائج (٩ر٩٩) المعروفة، وغيرها كثير.

وما من بيت من بيوت الخبرة الغربية في أي مجال من المجالات إلاّ نبه على أن أهم أسباب فشل التنمية وخططها المختلفة في سائر البلدان المسلمة التي استعانت بتلك المؤسسات عائد إلى الهوة السحيقة بين الأنظمة والشعوب من ناحية وبين هذه الخطط والبرامج وعقيدة الأمة وثقافتها من ناحية أخرى، ولأن الأنظمة عجزت عن إقناع هذه الشعوب بضرورة أو جدوى هذه الخطط، بل عجزت عن إيجاد أي مشاركة أو قناعة لدى المحكومين بأن لهم دورًا ما في هذه الخطط فضلاً عن تحديد ذلك

الدور وتوفير سبل أدائه على المواطن. والذين أتيحت لهم فرصة معرفة شيء عن الإسلام وعلاقة هذه الشعوب به لم يترددوا في أن يشيروا على تلك الحكومات بوجوب الالتفات إلى هذه الناحية: فحين استقدمت مصر خبيرين من علماء الإدارة العامة في أمريكا هما لوثر جوليك وجيمس ك. بولوك ليمنحاها الرأي والمشورة في إعادة تنظيم جهازها الإداري عام ١٩٦٢م بدآ تقريرهما بنبذة عن نظام الحكم في الإسلام، واستخلصا مجموعة من القواعد لخصاها في عشر مبادىء إدارية استنبطاها من الإسلام ونبها الدولة المصرية في تلك الفترة ١٩٦٢م أن مراعاة هذه المبادىء وإقامة قواعد الإدارة العامة على أساس منها كفيلة بإحداث الثورة الإدارية المطلوبة[٤].

وحدث مثل ذلك يوم أرادت أندونيسيا أن تعرف أسباب فشل مشاريعها الإنمائية والاقتصادية فاستقدمت مجموعة من أفضل الخبراء الألمان الذين أكدوا لأندونيسيا تلك الحقيقة المرّة وهي أن هذه الخطط لابد أن تربط بضمير الفرد المسلم لتؤتى ثمارها، أو ينقل عالم غيب الذين وضعوها وخططوها إلى قلب وعقل المسلم بعد أن يغسلا تمامًا من كل آثار الإسلام وهذا مستحيل، وأن الأجدى والأفضل هو أن تربط هذه الخطط بضمير الفرد المسلم. وهنا تبدو عظمة رسول الله ﷺ واضحة حين قال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلاّ الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[٥].

فحين يصبح الفعل الحضاري عبادة يثاب فاعلها ويحاسب تاركها سوف تحيى الأمة من جديد، وتتحقق نهضتها وشهودها الحضاري بأسرع مما يتوقع المتوقعون.

ولذا فإن إصرار الفصائل العلمانيّة على الاستمرار في دائرة التبعيّة والتقليد للمشروع الغربيّ وإصرار بعض الإسلاميّين بالقوة نفسها على تقليد الآباء واستحياء الواقع التاريخيّ كما هو سيبقي هذا الإصرار الأمة في دائرة فكر الأزمة، وفي إطار التجارب الفاشلة.

---

(٤) انظر المسلم المعاصر العدد (٣) ص٦٥، تموز — يوليو عام ١٩٧٥م.

(٥) «رواه البخاري في الإيمان: «باب أمور الايمان» ١—٤٨، ٤٩ بلفظ «الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان، ومسلم «باب بيان عدد شعب الإيمان رقم (٣٥) ، وأبو داوود في السنة «باب في رد الأرجاء رقم (٤٦٧٦)، والترمذي في الإيمان والنسائي ، وغيرهم.

ضرورة المشروع الحضاري الواحد:

إن الأمة في حاجة إلى مشروع حضاريٍّ واحد يفجِّر طاقاتها ويجمع جهود أبنائها وبقايا قدراتها لتصب في وعاء واحد.

إن الأمر ليس أمر حوارات تؤدي إلى تشكيل جبهات سياسية تضم بعض السياسيّين الإسلاميِّين وبعض القوميّين ــ معًا ــ بل إن الأمر أعمق وأخطر من ذلك. إنه يتلخص في «كيف تخرج الأمة بكل فصائلها وسائر قواها بمشروع حضاريّ واحد تستطيع الأمة تقبُّله والانفعال به، وبذل جهودها الموحدة المتصلة لتحقيقه»؟

إن العلمانيّ الذي يطالب الإسلاميين بالتنازل والالتقاء معه عند منتصف الطريق إلى العلمانيّة أو الإسلاميّ الذي يطالب العلمانيّ بالاعتراف بأهمية أو ضرورة الالتقاء معه عند منتصف الطريق إلى الواقع التاريخي الإسلاميّ كلا هذين الفريقين يدوران في فراغ!!

إن الإسلاميّ والعلماني ــ معًا ــ مطالبان بالتلاحم مع الأمة ودراسة نفسيّتها وعقليّتها وتراثها وخصائصها وتاريخها كفريق واحد يثري كل منهما خبرة الآخر وتجاربه مع توحيد المنطلق والغاية وتوظيف ذلك كله للخروج بالمشروع المرتقب.

(٦) ولقد حالف التوفيق الأستاذ المستشار طارق البشري في مقالته الوجيزة العميقة فأثار كمًا هائلاً من القضايا وربطها بسلك دقيق بالمشكلة الأم «مشكلة الحكم» المزمنة في عالمنا الإسلامي، وأثار جملة من الأسئلة، ووصف واقترح وسائل علاجيَّة هامة وبسيطة وهي في متناول الجميع في الوقت ذاته حين يوجد الإخلاص والوعي وروح الانتماء إلى الأمة.

وتلك المقترحات تشكّل ــ في نظري ــ حلقة هامة في تلك السلسلة الطويلة المتنوعة من محاولات جمع كلمة الأمة على مشروع إنهاض حضاريّ واحد مثلت جهود الطهطاوي والأفغانيّ ومحمد عبده ورشيد رضا والكواكبي وحسن البنا وهيئات وأشخاص كثيرين حلقات أخرى في محاولة بنائه.

ولقد تنبهت وأنا أقلب الطرف بين صفحات «مشكلتان» بقلم المستشار طارق وصفحات كتاب الشيخ الجليل محمد الغزالي «دستور الوحدة الثقافية» الذي شرح فيه «رسالة التعاليم» للشهيد البنا إلى وحدة تلك القضايا واستمرارها. ولذلك فإن ما انطوت عبارات المستشار عليها من قضايا وأحاطتها براعته ودقته في الخطاب بغلالة

رقيقة لابد من تعميقها والتوكيد عليها باستمرار وبقوة حتى تنتقل الأمة من مرحلة «الوعي الكاذب» إلى مرحلة «الوعي الصادق» ولعل صياغة هذه القضايا في أسئلة تتحدى عقول المفكرين المعاصرين وتستفز فيها قدرات العطاء تساعد مشروع الأمة للشهود الحضاري على التكامل فيرى النور، وتبدأ عالميّة الإسلام من جديد! أو تدور رحاه مرة أخرى.

إن تمزيق صفوف الأمة، والتوازن على أشلائها ومزقها لا يخدم أحدًا. وإن استمرار الأمة متمزقة إلى معسكرات تصطرع حول ثنائيات ما عرفها الإسلام ولا العروبة في ظلاله مظهر من مظاهر الأزمة الفكريّة.

الإسلاميّون والفصائل الأخرى:

إن العاملين في الحقل السياسي من المسلمين مطالبون أكثر من غيرهم بالعمل على ردم الهوة وإغلاق الفجوة؛ وذلك بأن يؤكدوا لأنفسهم ثم لفصائل الأمة كلها أنهم فئات إصلاحيّة سياسيّة تنتمي إلى مجموع لأمة وإليها كلها، وأن الإسلام ليس حكرًا عليها ولا ملكًا لها، وأنها ليست الناطق الرسميّ بلسانه ولا الموقّعة عن رب العالمين وأنه حجة عليها وليست حجة عليه.

وأن اختلافها مع غيرها من فصائل الأمة لا يعنى اختلاف لمسلمين مع كفار أو مرتدين، بل هو خلاف اجتهاديٌّ فهم قد اجتهدوا وبنوا مشروعهم السياسيّ الإصلاحيَّ على أساس من الإسلام كما فهموه، وأن غيرهم قد يجتهد ويرى منطلقًا آخر يتخذه أساسًا لنشاطه السياسيّ وعمله الإصلاحيّ، فلا ينبغي أن يتخذ التكفير والتفسيق والتبديع أدوات للمسلمين في الرد على هذه الخيارات فما دام الإنسان محاولاً خدمة الأمة والعمل على إصلاحها باذلاً جهدًا عقليًّا وفكريًّا في الوصول إلى أفضل الوسائل وأحسنها في هذا المجال رافضًا الإنسلاخ من هُوِيَّته الإسلامي وانتمائه الإيمانيّ فإن الحوار ومقارعة الحجة بالحجة هي الوسيلة الأنسب والأهم والأفضل في الوصول إلى هذا.

كما أن فتح عقول الأمة على التجارب المختلفة وتحليلها ورصد قضاياها وتبيُّن إيجابيَّتها وسلبيَّاتها، ووضع منهاج سليم للتفكير والتصرف والعمل، ودراسة مختلف التجارب وعدم التترس وراء النصوص وحدها وإدراك السنن الحاكمة لعمليّات تحرّك

المفاهيم وتغيُّرها، وانتشار الأفكار وضمورها سوف يساعد ذلك ــ كله ــ على تكامل الوعي الصادق.

ومن هنا تبدو الحاجة شديدة وملحة لمعالجة الأزمة الفكرية واستبدال الأفكار التالفة بالأفكار الصحيحة، وحفز الهمم والعقول على الانعتاق من دوائر التقليد والتبعية إلى دوائر الاجتهاد والتجديد والإبداع.

إن رسول الله ﷺ قد نبه في حديث صحيح إلى نقطة منهجية هامة ــ في هذا الإطار ــ ففي حديث بريدة ــ وهو طويل ــ جاء «.... وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم إن تخفروا ذممكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله. وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا» الحديث بطوله، أخرجه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٢١/١٩ ــ ٢٢) فلا يستطيع سياسيٌّ يواجه قضايا يوميّة اجتهادية متعددة متنوعة أن يضيف آراءه إلى الله تعالى ــ وإلى رسوله ــ ﷺ بل هي آراؤه واجتهاداته قابلة للخطأ وقابلة للصواب ويثبت صوابها من خطأها فيما يثبته الاختبار والتجربة وملاحظة الآثار إضافة للأدلة الشرعيّة ودلائل العقول.

(٧) من المفيد التنبُّه إلى أن كثيرًا من رموز فكر الأزمة، وكثيرًا من مراكز الأبحاث والدراسات في الغرب والمراكز المتعاونة معها أو الرديفة لها تعمل ليل نهار على إحياء كثير من بقايا ذلك الفكر الصراعيّ الميِّت والمميت ونفض الغبار عنه مستغلين الملابسات والمضاعفات والاضطراب الذي ساد مواقف فصائل الأمة المختلفة في كارثتي الخليج، ولعل مايوضح في أذهاننا مانريد ويساعدنا على أن نخرج من دائرة أو دورة التقلّب السلبيّ بين الفعل ورد الفعل وفق الخطط التي يضعها غيرنا لابد لنا من مصارحة أنفسنا واستقراء مشاكلنا وأزماتنا بصياغتها بصورة أسئلة نجعلها تلح على عقولنا. وتستدعي وتستجيش كل ما لدينا من طاقة للتفكير، وللتأمل والتدبر والحوار المشترك بين فصائل الأمة كافة علنا نصل ــ معًا ــ إلى بعض الإجابات عن هذه الأسئلة:

أولاً: أين الخلل في مشروع نهضة هذه الأمة أو مشاريع النهضة التي عرضت منذ بدأت المواجهة بيننا وبين التحدي الغربي، وماهو نوع هذا الخلل؟ كفانا تلاومًا وكفانا مزايدات في سبيل الكسب الحزبي أو الفئوي أو القطري، وكفانا تكفيرًا وتبديعًا أو تفسيقًا وتبادل نعوت الرجعية والتقدمية على غير هدى ولنتجه بشكل مباشر إلى مشكلاتنا من خلال تلك الأطروحات التي سلخنا مايزيد عن القرن ونحن نرددها دون أن نحقق شيئًا، ولنحاول أن نبحث ــ معًا ــ أعني إسلاميين وغير إسلاميين لتساؤلاتنا عن جواب.

لقد اعتبر الكتاب المنسوبون إلى الفصيل التقدمي ــ منا ــ أن بداية عهد النهضة الأخيرة هي احتكاك فرنسا بمصر أثناء الغزو الفرنسي النابليوني (عام ١٧٩٨م) هل هذا صحيح؟ وإذا كان الأمر كذلك فماذا نصف تُراثنا وتاريخنا السابق لهذا الاحتكاك الفرنسيّ المصريّ؟

ثانيًا: هل من الممكن القول بأن المشروع النهضويَّ ــ كلُّه ــ ما بدأ إلاّ بعد الغزو الفرنسيّ وأن الأمة المسلمة كانت أمة جاهلة غبية لم تعرف النهضة إلا حين دخل عليها مستعمر غاز فبدأت تتعرض للحضارة. وهل يمثل الاستعمار (الاستكبار) رسالة حضاريَّة، ومتى كان ذلك، وكيف، ومن هو المستعمر الذي مثَّل هذا في التراث والتاريخ الإنسانيين عبر القرون؟

هل يمكن أن نعتبر ذلك مجرد تحد استفز في أمتنا بقايا الحسّ الحضاري؟

ثالثًا: كيف ولماذا ولِمَ لَمْ توفق الأمة في أي جزء من أجزائها أو قطر من أقطارها إلى تحقيق شيء من أهدافها الأساسية كما حقق اليهود ــ مثلاً ــ كيانهم؟

رابعًا: ما أثر مفاهيم الحداثة والتقدم والنهضة وفق النموذج الغربي في الحالة التي نعيشها اليوم؟ وكيف نخرج من حالة التبعيّة الفكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة للغرب بعد أن صار من المسلّمات أن العقل المقلِّد أو التابع لا يمكن أن يبني حضارة ولا شبهها فالحضارة وقف على الأمم ذات العقول المبدعة المجتهدة البنَّاءة؟

خامسًا: كيف نتخلص من عقليّة التقليد؟ وما أثر هذه العقليّة في الحالة الراهنة التي نعاني منها وما هو الرابط بين حالة التقليد وحالة التبعيَّة؟! وكيف نتحول إلى حالة الاجتهاد في الفقه، والإبداع في المعرفة والعمل، والشورى في البناء الاجتماعي والسياسي؟

سادسًا: نفسية الإنسان المسلم كيف صيغت بالشكل الذي هي عليه الآن؟! وما نوع الانحراف والخلل الذي أصاب قراءة هذه الأمة لمصادر هدايتها؟ وكيف يمكن تقويم هذه القراءة من جديد وإعادة صياغة النفسية المسلمة لتجاوز نفسية العبيد إلى نفسية التحرر والانعتاق؟

سابعًا: سّنة التجديد في هذا الدين لماذا اندثرت وحجّمت وكيف يمكن إحياء هذه السنّة ومن أي مدخل وماهي سبل الحصول على وسائل وآليات التجديد في الأمة؟!

ثامنًا: منهجيّة هذه الأمة ونسقها الثقافي كيف يعاد بناؤهما وتكوينهما لمساعدة هذه الأمة على إعادة تشكيل عقلها وإيجاد قابليّة الإبداع والاجتهاد فيها؟

ولعل من أهم الأسئلة أو التحديات التي على المشروع الإسلامي المعاصر — خاصة — أن يعد الجواب عنها بعد الكارثة.

تاسعًا: ماهي المؤثرات والمقومات التي يمكن تحديدها كعوامل مشتركة يمكن أن تحملنا على التفاعل مع زماننا في مواقعنا المختلفة لنبني مستقبلنا — مستقبل هذه الأمة المسلمة ودورها العالمي؟!

عاشرًا: ماهي الدراسات المطلوبة لنصبح قادرين على فهم تلك المؤثرات والمقومات؟ وماجالاتها؟ وكيف نقوم بها، ومن سينهض لها؟

حادي عشر: ماهي البرامج التربوية والتعليمية التي نحتاجها لإيجاد الإنسان القادر على تمثل ذلك — كله — أي تنزيله على الواقع، وما محتواها وكيف نوجده؟!

ثاني عشر: ماهي المؤسسات الثقافية والتربوية والتعليمية التي لابد من إقامتها لتحقيق ذلك الهدف، وما التغيير الذي علينا أن نحدثه في ما هو قائم منها وكيف؟

ثالث عشر: ماهي علاقتنا بالآخر وكيف نميِّز بين العداء والتعامل، والانفتاح والانغلاق، والانغلاق والاحتياط، وكيفية الاستفادة من الآخر وحدودها، وفي أي المجالات تكون هذه الاستفادة؟ وكيف نبني شبكة اتصالنا الثقافية والحضارية مع الآخر؟

رابع عشر: كيف نعيد الجدية الحضارية لأمتنا، ونخرجها من إطار الغثائية ونخلصها من عقلية الوهن وحالة التوقف والجمود؟

خامس عشر: ماهي الرؤية الحضارية الإسلامية التي نريد التقدم بها للأمة، وكيف نرد الاعتبار لحضارتنا الإسلامية؟ وكيف نحولها من حقيقة تاريخيَّة ماضية إلى حقيقة تاريخيَّة معاصرة قابلة للتجدُّد واستعادة الفاعليَّة الحضاريّة للأمة وإعادتها إلى موقع «الشهود الحضاريّ» لتحتل موقعها وتؤدي دورها بوصفها «الأمّة المخرجة للناس»؟

سادس عشر: كيف نُعيد فاعلية التعامل إلى منابع الصياغة المعرفيّة والثقافيّة والحضاريّة، والتجديد في بنائنا العقيدي والمنهجيّ والفكريّ وماهي خططنا وبرامجنا لذلك؟

سابع عشر: كيف نقدم البدائل والحلول المناسبة التي تنسجم وطبيعة كل كيان اجتماعي حضاري، وما هي الشروط العقلية والمعرفية المطلوبة لذلك وكيف نحققها ونستوفيها؟!

ثامن عشر: كيف نوجد التناسق والتوافق بين الكيانات الاجتماعية الحضارية الإسلامية، ونرتقي بها وفق خطة مدروسة، حتى نتمكن من جمع هذه الكيانات وتوحيدها سياسيًا في زمن منتظر وليكن مداه نصف قرن أو أقل أو أكثر؟ وماهي الأسس والوسائل التي علينا أن نسلكها للوصول إلى ذلك؟

تاسع عشر: كيف نوظف عمليات فهم الواقع في جهود ترشيد الواقع والرقي به وماذا عن الوقت والزمن وجدليته؟

عشرون: كيف نحقق الفاعلية في شعوبنا رغم كل المعوقات، وكيف نزود طلائعنا الإسلامية بالأدوات والوسائل التحليلية التي تمكنهم من معالجة المسائل التنظيمية والأدائية التي تحقق تلك الفاعلية في الأمة، وتخرجهم من حالة «الغثائية» والسير خلف كل ناعق؟!

واحد وعشرون: كيف نزود طلائعنا الإسلامية بالقدرة اللازمة لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وطرائق التعامل معها وقرنها بتوجيهات الكتاب والسنة.

إثنتان وعشرون: كيف نجعل من الوحي والوجود مصدرين لفكرنا وثقافتنا وحضارتنا، وكيف نتعامل مع كل منهما تعاملا يحقق ذلك؟ وكيف نبني منهجيَّتنا المعرفيّة عليهما؟

ثلاث وعشرون: كيف نصل إلى مستوى تحدي الآخر وإعجازه ثم الأخذ بيده لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

أربع وعشرون: كيف نعيد إلى أمتنا مفهوم «الأمة» فنجعله جزءًا من بنائها العقيدي العقلي ونسيجها النفسي وسلوكها الإسلامي، وتربيتها، وكيف نعيد بناء الوعي على فروض الكفايات التي تمثل الوعي الأمتي وشروط الشهود الحضاري؟

خمس وعشرون: كيف نعيد بناء عقلية الأمة، وتركيبها النفسي إلى حالة الاعتدال والفاعلية التي كانت عليها عند سلف هذه الأمة؟

ست وعشرون: كيف نعيد الاجتهاد إلى دوائرنا الفقهية والعلمية، والإبداع إلى دوائرنا المعرفية والفكرية، والشورى إلى دوائرنا كلها بدءًا بالأسرة وانتهاء بالدولة ونربّي الأمة على ذلك؟

سبع وعشرون: كيف نتخلص من الاستبداد السياسيّ وحكم الفرد الذي أصبح يهدد كل مقوماتنا؟ أي استبداد كان وأي فرد كان وفي أي مستوى من المستويات، وهل لدينا تصور أو برنامج للخروج من إطار الاستبداد السياسي وغيره؟

(٨) إن هذا الاستبداد الذي يمثل أبرز قواعد المشكلة الأولى صار يهدِّد مقومات العقيدة وأركان الإيمان ودعائم التوحيد في قلوب أبناء الأمة؛ ومآأساء إلى الأمّة شيء إساءة الاستبداد السياسيّ لها. ولا بأس من وقفة قصيرة عنده لتصوير بشاعته وشناعته:

إن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**كلا إن الإنسان ليطغى * أن رآه استغنى**﴾ (العلق: ٦ــ٧) وما أصدق ماقاله المرحوم سيد قطب ــ وهو يعلق على الكلمة الفاجرة التي قالها فرعون: ﴿**أنا ربكم الأعلى**﴾ (النازعات: ٢٤) قال سيد: «قالها الطاغية مخدوعًا بغفلة جماهيره وإذعانها وانقيادها فما يخدع الطغاة شيء مثلما تخدعهم غفلة الجماهير وذلتها، وطاعتها، وانقيادها. وما الطاغية إلا فرد لايملك في الحقيقة قوة ولا سلطانًا، إنما هي الجماهير الغافلة الذلول تمطي له ظهرها فيركب، وتمد له أعناقها فينحر، وتحني له رؤوسها فيستعلي، وتتنازل له عن حقها في العزة والكرامة

فيطغى، والجماهير تفعل هذا مخدوعة من جهة وخائفة من جهة أخرى وهذا الخوف لا ينبعث إلاّ من الوهم. فالطاغية وهو فرد لايمكن أن يكون أقوى من الألوف والملايين لو أنها شعرت بإنسانيتها وكرامتها وعزتها وحريتها وكل فرد فيها هو كفء للطاغية من ناحية القوة، ولكن الطاغية يخدعها فيوهمها أنه يملك لها شيئًا. ولا يمكن أن يطغى فرد في أمة كريمة أبدًا، ولا يمكن أن يطغى فرد في أمة رشيدة أبدًا، ولا يمكن أن يطغى فرد في أمة تعرف ربها، وتؤمن به، وتأبى أن تكون تبعًا لواحد من البشر لا يملك لها ضرًا ولا رشدًا. فأما فرعون فقد وجد في قومه من الغفلة والذلة وخواء القلب من الإيمان ما جرؤ به على قول هذه الكلمة الفاجرة الكافرة ﴿**أنا ربكم الأعلى**﴾ وماكان يقولها أبدًا لو وجد أمة واعية كريمة مؤمنة تعرف أنه عبد ضعيف لا يقدر على شيء وإن يسلبه الذباب شيئًا لا يستنقذه منه. واستخفاف الطغاة بالجماهير أمر لا غرابة فيه، فهم يعزلون الجماهير أولاً عن كل سبل المعرفة، ويحجبون عنها الحقائق حتى يعلموها النسيان ولا يعودون يبحثون عنها، فيلقون في روعها ما يشاؤون من المؤثرات حتى تنطبع نفوسهم بهذه المؤثرات[٦].

الإسلاميّون والمشروع الحضاري:

(**٩**) إن ما بعد هزيمة (١٩٦٧) جعل الإسلاميين في الداخل العربي والإسلامي بديلاً غير منازع في ضمير الأمة عن كل تلك الفصائل، ورشح أطروحة الإسلاميين: «الإسلام هو الحل» لتكون البديل عن سائر أطروحات من سبقهم والمجيب عن سائر الأسئلة المذكورة، وبدأت الصفوف الإسلامية تشق طريقها نحو قيادة الأمة، وكان المؤمل والواجب أن يبادر العقل المسلم إلى التقدم بمشروع إسلامي حضاري كامل تتبناه الأمة وتتقدم به إلى كل أبنائها لتفجر طاقاتهم به وتستقطبهم حوله لتحقيق أهداف الأمة الكبرى التي قصرت المشاريع الأخرى عن تحقيقها مثل الوحدة والتحرر الكامل في الأرض والفكر والعقل والثقافة، والإرادة والسيادة، وتحقيق العدل، والشورى، وكرامة الإنسان، وبناء القدرة الإسلامية وتجاوز حواجز التخلف ومعالجة آثاره في كل جوانب الحياة ـــ حتى إذا واتتها الفرصة لتطبيق مشروعها الحضاري في أي بلد استطاعت أن تبدأ فورًا بتقديم وتنفيذ برامجها ومشاريعها الحضارية لتلمس

---

(٦) في ظلال القرآن، ج٦، تفسير سورة النازعات.

الأمة الفوارق بين المشروع الإسلامي الحضاري وسواه وبين حملة هذا المشروع وحملة ما عداه، ودخل الإسلاميون البرلمانات في كل بلد استطاع حكامه أن يمنحوا محكوميه شيئًا من الحرية ــ دخلوها محمولين على أعناق الجماهير مؤيدين بكامل إرادتها وكان ذلك مؤشرًا كافيًا بأن «الحريات السياسية» سبيل الإسلاميين لتسلم زمام قيادة الأمة: فحماية هذه الحريات وتكريسها والدعوة إليها، وتحويلها إلى هدف استراتيجي ثابت من أهداف القوى الإسلامية يجب أن يصبح واحدًا من أهم دعائم بنائها، وجزءًا من مشروعها الحضاري وتبدأ فورًا بتطوير برامجها التربوية، وأطرها التنظيمية لتتمثل هذه المعاني وتغرسها في القلوب والعقول والنفوس.

وقد بدأ الإسلاميون يمارسون العمل السياسي، وانتظر الناس مشاريعهم بلهفة ما بعدها لهفة ــ فإذا بكثيرين منهم لايحملون معهم من المشاريع إلاّ ما كانوا يحملونه وهم دعاة يدعون الجماهير ويعظونها ويذكرونها بالواقع التاريخي الإسلامي الزاهر، فإذا جاوزوا ذلك فإنهم يجاوزونه إلى ما عرف «بتطبيق الشريعة»، و «تطبيق الشريعة» في نظر الأكثرين يعني تطبيق الحدود والتعازير الشرعية على أمل أن تطبيق ذلك سوف يرضي الله تعالى. وآنذاك سييسر الله سبحانه وتعالى معالجة سائر المشكلات ويخذل سائر الأعداء، ويحقق جميع الآمال ولاشك أن الذي يحيي العظام وهي رميم قادر على كل شيء، ولكنه جلّت قدرته قد وضع لهذا الكون وهذه الحياة سننًا، منها سنة التدافع بين الناس لتمكين الدين: ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع...**﴾ (الحج: ٤٠).

ومن سننه جل شأنه أنه ينزل للناس الدين ويرسل إليهم الرسل، ويدعوهم إلى التدين به فهم (أي الناس) الذين يتلقونه ويتفهمونه ويفقهونه ويحولونه إلى سلوك ونظم ومناهج حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية وقانونية وواقع يعيشه الناس بقناعتهم وإيمانهم ومن خلال فهمهم لأنفسهم والواقع ولسائر ماحولهم، ويتم ذلك بوسائلهم وشروطهم وأدواتهم وجدهم واجتهادهم وقدراتهم وبدون ذلك يبقى الدين محفوظًا، ولكن يختل التدين به أو يندثر، «ما يزع الله بالسلطان أعظم مما يزع بالقرآن»[٧].

---

(٧) قولة لعمر بن الخطاب كما في تاريخ بغداد للخطيب، وفي كنز العمال رقم ١٤٢٧٤، وانظر النهاية في غريب الحديث ٥/١٨٠.

والنصر والبركات ثمرات تديُّن حقيقيّ شامل كامل يتناول كل جوانب الحياة ويشكل الجانب القانوني واحدًا منها لا كلها، وتصحيح الاعتقاد وبناء الفكر وتكوين الثقافة وبناء المفاهيم الإسلامية تشكل المنطلقات الأساسية لتغيير ما بالنفس لتدور عجلة التحول نحو الأفضل بعد ذلك.

فكان الناس يتوقعون من القيادات والرموز الإسلامية أن تبادر إلى تعويض الأمة عما فات وتتقدم بمشروعها الحضاري الإسلامي الكامل الذي يعني تنزيل قيم الإسلام على واقع المسلمين المعاصر، وتحويله إلى نظم ومناهج بديلة تحدث عملية التحول الكامل في الأمة لتبدأ انطلاقتها وعالميتها الثانية وتستأنف حياتها الإسلامية فتبدأ النظم التالفة والحدود المصطنعة والهياكل الهالكة تتهاوى من أمامهم وتبدأ مرحلة العالمية الإسلامية الثانية والشهود الحضاري الإسلامي الجديد ــ الذي لن يشكل إنقاذًا للأمة الإسلامية وحدها، بل للبشرية عامة.

الإسلاميّون والأزمة الفكرية:

ولكن الصحوة الإسلامية العالميّة لم تفعل ذلك ولم تحقق من آمال وأماني جماهير الأمة إلا القليل لأنها لا تزال تتجاهل «الأزمة الفكرية» وتتجاوزها إلى البحث في بعض آثارها أو نتائجها، ولاتزال بعيدة عن إدراك حقائق أبعاد عالميّة هذا الدين ومايترتب عليها من قدرة على استيعاب التعدُّد والتنوُّع بكل أشكاله، وحتميّة ظهوره على الدين كلّه لا ظهور القهر والاستيلاء والاستعباد بل ظهور الإعجاز المنهجيّ والفكريّ ظهور النور والهدى ودين الحق ظهورًا يجعل الناس تدخل في دين الله أفواجًا عن إيمان وقناعة ورضى ويقين صادق لا تشوبه شائبة من إكراه أو استبداد أو تسلط قوميّ أو إقليميّ أو فئويّ.

ولا يزال الوعي على الفوارق بين رسل الله وجهادهم وأتباعهم وجهودهم محدودًا، والوعي على هذه الأمور بشروطه ونتائجها يعتبر لازمًا من لوازم الإصلاح لابد منه.

ولا يمكن للعاملين للإسلام أن يتقدموا نحو بناء هذا المشروع الحضاريّ قبل معالجة قضايا أساسية أخرى منها قواعد التعامل مع كتاب الله، وقواعد التعامل مع سنة رسول الله ﷺ وقضية التعامل مع التراث الإسلامي ما الذي يؤخذ وما الذي يترك؟

إن البشرية تبحث بجد عن البديل الحضاري لهذه الحضارة المستبدة الطاغية التي سقط شقها اليساري سقوطًا مريعًا، وها هو شقها الغربي الآخر قد بدأ ميلاته نحو السقوط معلنًا فقره في معالجة المشكلات الاقتصادية ومشكلة الإنسان في الكيان الوارث القائم اليوم على حراسة هذه القيم الغربية ــ أمريكا ــ التي قد لا يمر وقت طويل حتى يشهد العالم تراجعها كقوة أولى عظمى في العالم، وإن كانت قوة التجدد الكامنة فيها، وطبيعة البحث والتنقل تجعلها تجري بشكل عجيب في البحث عن البدائل في جميع الاتجاهات، ولا نستبعد أن تعثر على بعض مزايا الإسلام دون عون من المسلمين وتوظفها على أنها نتائج بحث عقلي أو علمي إنساني أوصل البحث إليها!!

وقضايا التعامل مع الآخر، وبناء المنهجية السليمة في كل هذا والعمل على توعية الأمة عليها ثم إدخالها في إطار برامجها التربوية والتثقيفية لتنشيء أجيال سليمة تستطيع حمل الأمانة والانطلاق بها.

وإذا أرادت الصحوة الإسلامية العالمية أن تحافظ على بقايا ثقة جماهير الأمة بها فلابد لها من استنفار جميع الطاقات الإسلامية العقلية والفكرية والثقافية وتجنيد الخبرات على مستوى الأمة كلها لا على مستوى الجماعة أو الحزب لرسم معالم المشروع الإسلامي البديل بأقرب وقت قبل أن تبدأ الجماهير مرحلة الانصراف عن أبوابها فإن الزمن لا يتوقف وإن الجماهير لن تصبر طويلاً والأحداث من حولها تتسارع والضغوط من كل جانب تزداد باحثة عن الحلول، ومنتظرة للمعالجات الإسلامية الناجعة. وإذا انصرف الداخل الإسلامي عنها ولم تستطع إقناعه بخطابها، فإن عجزها عن توجيه الخطاب العالمي أكبر.

إن الحضارات ونهضات الأمم نتاج فكر وتخطيط نخبة أو طليعة لكن إنجازها وتحقيقها إنما هو مجهودات أمة، ومن عجز عن تحريك الأمة ولم يستطع الخروج من شرنقة النخبة أو الحزب مات في شرنقته طال عليه الأجل أم قصر!

ولعل في مقدمة ما ينبغي انصراف الهمم ــ كلها ــ إليه بعد معالجة «الأزمة الفكرية» وبناء ما ذكرنا من الإطار الفكري والمنهجي والعمل على إعادة بناء شبكة المفاهيم الإسلامية الأساسية التي أصابها الكثير من التغيير والانحراف ولعل مفهوم «الأمة» في مقدمة تلك المفاهيم التي ينبغي إعادة بنائها في ذهنيّة الأمة وعقليّتها، خاصّة وأنَّ المستشار طارق ــ حفظه الله ــ قد تناول مصطلح «الجماعة السياسيّة» في إطار تناوله للمسألة الأولى المتعلقة بمشكلة «نظام الحكم» والبناء السياسيّ الداخليّ

للأمّة، وهو تناول سليم لا غبار عليه واصطلاح مقبول لا مشاحّة فيه لكنّ بيان مفهوم «الأمة» وما ضمّنه الاصطلاح الإسلامي فيه سيزيد الأمر وضوحًا إذا علم ارتباط مفهوم «الأمة الإسلامية» بموقع الأمة في إطار هذا المفهوم من بقية الأمم وعلاقة هذا المفهوم بالإطار المرجعي للأمّة والهياكل والقنوات والنظم والمؤسسات والأهداف والغايات والمقاصد المرتبطة بهذا المفهوم فإن ذلك سيعين الباحث القارىء لـ «مشكلتان» و «قراءة فيهما» على الإلمام بأبعاد أخرى يفيد القارىء الإلمام بها في هذا المجال.

(١٠) مفهوم «الأمة»:

إن مفهوم الأمة ـــ في اللغة العربية ـــ محدود المعنى تقريبًا: فهو لا يعدو «الجماعة»؛ لكن الشارع جعل مفهوم الأمة يتضمن مجموعة أمور قد تبدو لأول وهلة مفاهيم مستقلة لكنها ـــ عند النظر ـــ لا تنفصل عن بناء هذا المفهوم الشرعيّ بحال. فوحدة الأمة واستقلالها، ونهضتها، وعمرانها وشهودها الحضاريّ، وقوتها، وولاؤها للإيمان وأهله، وبراؤها من الكفر وأهله، كل تلك الأمور تعتبر مضمّنة في مفهوم «الأمة» بمعناه الاصطلاحي، الذي استعمله فيه الشارع الحكيم تبارك وتعالى.

كما ربط بهذا المفهوم مجموعة أخرى من المفاهيم ذات البعد الإسلامي العميق كالأمانة، والاستخلاف والشهود الحضاريّ والخيريّة والوسطيّة والابتلاء والإعمار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الخير والإيمان بالله أولاً وأخيرًا. ويوم تفقد الجماعة عنصرًا من هذه العناصر تفقد كونها «أمة» بالمفهوم الشرعي فهي إن تخلت عن الالتزام بما أنزل الله أو بعدت عن وحدتها أو تنازلت عن ولائها وبرائها أو نأت عن دورها وعن وسطيتها وعن شهودها الحضاريّ: فقدت الأهلية لأن تتصف بأنها أمة بالمفهوم الشرعي وإن احتفظت بلقب «أمة» بالمفهوم اللغويّ الفضفاض نسبيًا.

أما موقع هذه الأمة الإسلامية المخرجة للناس فهو موقع متميّز هو ـــ في نظري ـــ : كموقع رسول الله ﷺ منها. فموقعها من الأمم هو موقع الشهادة والخيريّة والتزكية والتعليم والقيادة، ولا ينبغي أن يغيب هذا عن البال. كما أن موقع رسول الله ﷺ من الأمة موقع الشاهد عليها والمعلم لها والمربي والمزكي والمطهّر لنفوسها وقلوبها، وهو في الوقت نفسه رؤوف رحيم بها. وموقع أمتنا من سائر أمم الدنيا نفس

هذا الموقع بالضبط فهي الشاهد على الناس والمعلمة والمربية والمزكية للأمم والرؤوفة الرحيمة بها، وكل ما يقتضيه قيامها بهذا الدور واجب من واجباتها وفريضة من فرائض الله تعالى عليها تقتضيه طبيعة إخراجها للناس، وابتعاثها إليهم ووسطيتها وشهودها الحضاري وكونها نواة عالمية شاملة وقطب رحى دائرتها.

ثم هي أمة قراءة بدأ تكوينها وبناؤها لبنة لبنة بنزول ﴿اقرأ﴾ (العلق: ١) ، واكتمل بناؤها بنزول ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ (المائدة: ٣) وهي كلمة مقروءة كذلك.

وكتاب هذه الأمة الكريم القرآن العظيم يمثل الإعجاز المطلق المتحدي للبشر على الدوام أن يأتوا بمثله كلاً أو جزءًا ، وسنة رسول الله ﷺ ممثلة موضِّحة شارحة، فهي ممثّلة لأفضل أحكام قواعد تنزيل هذا الكتاب على الواقع المعاش في وقت رسول الله ﷺ وعلى الدنيا كلها بعد ذلك أن تتأسى بهذه السنة ومنهجها في تنزيل مطلق الكتاب على الواقع النسبيّ، وأن تتمثلها في خطواتها كلها. وبالتالي فإن مقومات بناء هذه الأمة وقواعدها وخصائصها تمثل قبسات من تلك الخاصية المطلقة للنبوة والرسالة التي يمثلها رسول الله ﷺ كما تمثل نفحات من ذلك الإعجاز المطلق الذي يتمثل في القرآن العظيم، فلا يمكن إعادة بنائها حين تهدم ولا يمكن أن تستحي هذه الأمة حين تموت بغير ذلك المنهج الإلهي «لا يصلح آخر هذه الأمة إلاّ بما صلح له أولها»[٨]، كما أن تلك المقومات والخصائص التي بنيت هذه الأمة عليها لا تقبل زيادة بشرية ولا نقصانًا إنسانيًا، كما لا يتقبل التصور الإسلامي شيئًا من ذلك.

وحين يُحَمَّل مفهوم الأمة بتلك الخصائص العرقية والإقليمية بحيث تطغى على خصائص العالمية والشمول فيها أو تختزل فيها تلك الخصائص، أو يحدث تغيير في المفهوم الشامل أي تغيير جزئي أو كلي، فإن ذلك يشكل إعراضًا لا تقبله طبيعة هذه الأمة وقد تخرج بها عن كونها أمة مسلمة.

وبالقوة نفسها يأبى مفهوم الأمة الفرقة وضعف الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، وضعف البراء من أعداء الله ورسوله أو المؤمنين.

ويأبى مفهوم الأمة كذلك بمفهومه الشرعي الذلة ﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾ (المنافقون: ٨) ويأبى الجهل المطبق، والمرض أو الضعف بكل أنواعه

---

(٨) قول مأثور عن الإمام مالك رضي الله عنه.

وبكل مفاهيمه، لأن هذه «الأمة» كما قلنا لها دور وموقع لا يمكن أن تؤديه إلاَّ وهي متمثلة بكل خصائص القوة والقدرة وتجاوز العجز.

ويأبى مفهوم «الأمة» كذلك الظلم والطغيان بكل أشكاله، والاستبداد بكل دركاته فإذا وقع شيء من ذلك كان الجهاد (الذي يعني في هذا الموقع: بذل كل الجهود بكل أنواعها) واجبًا لتقويم الجبهة الداخلية وإعادة بنائها، واحتلت البيئة الداخلية وإصلاحها الأولوية الأولى على سائر الفرائض والواجبات الجماعية، وتحولت فروض الأمة أو فروض الكفايات إلى واجبات أعيان وفروض شخصية عينية على الشخصية الفردية كما هي واجبة على الشخصية المعنوية حتى تسترد «الأمة» عافيتها ووحدتها وتؤهل من جديد لأداء دورها.

وتبدأ هذه الفروض التي هي فروض مقاومة الأمة لعوامل فرقتها وتمزقها بالكراهية والرفض القلبي لكل ما ذكرناه. والرفض العقلي الواقعي الواعي لمظاهر الانحراف ثم استعمال وسائل التثقيف والتوعية بكل أنواعها وأمضى أشكالها لتنبيه وإيقاظ النائمين، وتحذير المغترين وتنقية وتطهير صفوف الأمة وتمحيصها وتهيئتها للقيام بفرائض التعديل، وإيجاد البيئة المناسبة لقبول ذلك التعديل، ثم إحاطة تلك المقومات بكل وسائل الحفظ والحماية اللازمة وفي مقدمتها الشورى وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه ضرورية كانت تلك الحقوق أو حاجية أو تحسينية، وإقامة ركن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل مؤسسي يحول دون توقفه أو قصوره عن أداء دوره لكي لا يتكرر الانحراف في الأمة أو يعود إلى الظهور ثانية.

(١١) ومن المؤسف أن الوعي الموضوعيَّ على هذا المفهوم «الأمة» بالشكل الذي ذكرناه قد أصابه كثير من عوامل الإضعاف في الماضي نتيجة خلل في فهم بعض حلقات منهج التصور الإسلامي، حدث في أعقاب انقلاب قبائلي سريع على الخلافة النبوية التي حولت بشكل قسري إلى ملك عضوض، وانفصل السلطان عن القرآن وصار العلماء المجتهدون وقادة الفكر في جانب وأصحاب السلطان في جانب آخر، وأصبح الصراع على الشرعية والمشروعية بين الفريقين هو السمة الغالبة للعلاقة بينهما. ولم يقف التدهور عند هذا الحد بل تجاوزه خلال عقود قليلة إلى نوع من الجبرية والتسلط وإهدار الشورى وتحويل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى عمل فردي وتجاوز الناس تحذيرات رسول الله ﷺ المستقبلية ولم يلتفتوا إليها ومن هذه

التحذيرات «لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، فأولهن نقضًا الحكم وآخرهن الصلاة»[9] وقوله «ألا إن الكتاب والسلطان سيفترقان، فلا تفارقوا الكتاب»[10] وإذا تأخرت الأمة في إعادة بناء العروة التي انتقضت وهي الحكم ولم تتمكن من إعادة الخلافة الحقيقية على منهاج النبوة ورضيت بالشكل وغفلت عن المضمون كان لابد أن يتتابع انتقاض العرى حتى يضيع قوم الصلاة.

تفرّق الأمّة:

(١٢) وفي غمرة هذا الصراع المرير على الشرعية بين القيادة الفكرية والسياسية تعرض العقل المسلم لجملة كبيرة من التغيرات والبدع الحادثات والانحرافات الفكرية في النظر إلى الإنسان والكون والسلطة والحياة الدنيا والدين والأسباب والسنن وغير ذلك.

فاختلطت في رؤية المسلم الأدوار بين عالمي الغيب والشهادة وقضاياهما، وافتعل نزاع مزعوم بين الوحي والعقل واضطرب فهم المسلم بين الإرادة الإنسانية والعقل الإنساني وبين الإرادة والفعل الإلهي، لتنشأ عقيدة الجبر والقدر كما اضطربت صورتا الدنيا والآخرة، وتغير فهم الإنسان المسلم لحقيقة الإنسان ودوره في الحياة، ودب التغير إلى كثير من عناصر منظومة العقل المسلم الفكرية واحتلت المفاهيم الفلسفية المستوردة بكل أنواعها ومختلف أشكالها محل المفاهيم الإسلامية واقتنع الناس من الإسلام بأشكاله فساد النظر الجزئي والقياس السطحي والاتجاه الشكلي وأسيء فهم

(٩) أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم عن أبي أمامة وهو صحيح كما في تخريج الترغيب ١٩٧/١ للألباني.

(١٠) جزء من حديث عن معاذ نصه: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خذوا العطاء ما دام العطاء، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه، ولستم بتاركيه يمنعكم الفقر والحاجة، ألا إن رحى الإسلام دائرة، فدوروا مع الكتاب حيث دار، ألا إن الكتاب والسلطان سيفترقان، فلاتفارقوا الكتاب، ألا إنه سيكون عليكم أمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم، فإذا عصيتموهم قتلوكم وإن أطعتموهم أضلوكم. قالوا : يا رسول الله، كيف نصنع ؟ قال: كما صنع أصحاب عيسى بن مريم، نشروا بالمناشير، وحملوا على الخشب، موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله».

رواه الطبراني في المعجم الكبير ٩٠/٢٠ رقم ١٧٢ وفي سنده انقطاع، حيث رواه يزيد بن مرثد عن معاذ، ويزيد ثقة، ولكنه لم يسمع من معاذ، وبقية رجاله ثقات، ويمكن أن يتقوى بالأحاديث الصحيحة التي في معناه.

كثير من أحاديث رسول الله ﷺ وسنته. كما دس الكثير عليه «عليه الصلاة والسلام» كما دخل التفسير والتأويل مداخل كثيرًا ما حجبت من أنوار الكتاب الكريم وصادرت على فهمه، وافترقت كلمة الأمة وتحولت إلى طوائف وأحزاب وفرق يلعن بعضها بعضًا، ويكفر أو يفسق أو يبدع كل منها الآخر بتهم عقيدية أو فقهية.

واستمرت الأمة بالتمزق وجاء الفهم المنحرف لسنة رسول الله ليحول الفرقة إلى حتمية تاريخية بناء على الحديث المعروف «افترقت اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة وافترقت النصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة وستفترق أمتي في ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ما عليه أنا وأصحابي»[11] فلعل ما قصده الرسول ﷺ هو التحذير من الفرقة والتخويف منها وتنبيه الأمة إلى اتخاذ سائر أسباب الحذر والحيطة من الفرقة، ولكن فكر الأزمة جعل الحديث يُفهَم على أنه قدر حتمي لابد من تحقيقه مع أن آخر الحديث ينبه بوضوح إلى وجوب وحدة الأمة والتحذير من فرقتها أو السماح بظهور أسبابها حيث قال ﷺ: «كلها هالكة إلاّ واحدة ماعليه أنا وأصحابي» ، وبدلا من أن يتجه البحث إلى العمل على تأصيل منهج رسول الله وأصحابه ويشاع بين المسلمين ليتمسكوا به في بناء وحدتهم وينجوا بذلك من الفرقة، أخذت كل فرقة أو مذهب تؤصل لقضاياها الخاصة والخلافية وتعتبر نفسها هي الفرقة الناجية لتزيد في فرقة الأمة وبث أسباب الصراع بين فصائلها. ومن الطبيعي أن تتراجع الأمة عن دورها وقد ابتليت بكل هذه الأمراض وأن تفقد وحدتها وأن تجتمع عليها الأمم وتتداعى لتنقض عليها، لتهزم أمام الصليبيين، وقبل أن تسترد أنفاسها من ضغط الحروب الصليبية داهمها التتار، فأصابوا منها ما أصابوا. ولم تسترد عافيتها إلاّ في القرن الثامن الهجري على أيدي آل عثمان فتوحدت ديارها مرة أخرى، لكن المشكلات الفكرية ظلت جذورها وجراثيمها حية قادرة على الفتك بها عند أول بادرة ضعف تبدو عليها، لأن الدولة كانت تنشغل على الدوام بتوطيد الحكم ومقاومة الأعداء والاقتصار على الجانب القضائي الفقهي من الإسلام وما يمكن تسميته بالجانب المدني أو ما يسمى في أيامنا هذه بالقانون المدني أو أحكام القانون المدني، وإخضاعهما

---

(١١) حديث صحيح روي من عدة طرق وبألفاظ متقاربة كما في أبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجة ــ انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (١٤٩٢) و (٢٠٣).

أي الجانبين القضائيّ والمدني للأحكام الفقهية المستمدة من الأصول الشرعية، فيكون ذلك هو نصيبها من الإسلام.

الأمّة والانحراف السياسي:

(١٣) أما الجانب السياسي فقد بقي بعيدًا عن الإسلام، مخالفًا لمنهاج النبوة، وكذلك الجانب الفكري فلم تُعد الأمة بناء المنظومة الفكرية، ليعود العقل المسلم إلى تألقه وفاعليته منطلقًا بالتصور الإسلامي السليم في عملية البناء الحضاري، وبقيت حية سائر أخطاء وأخطار مفاهيم الجبر والقدر، والصراع بين النص والعقل، وإهدار قيمة الفعل الإنساني، وإرادة الإنسان، وإهمال دور الأسباب ، واختلال النظر إلى الإنسان والكون والحياة، والاهتمام بالأشكال الفقهية عن الأهداف والمقاصد الشرعية، وقبول الأمر الواقع بسلبية المستسلم بدلاً من إيجابية المجاهد المناضل.

تأصيل الانحراف:

بل لقد تم تأصيل بعض المفاهيم الخاطئة، فبإسم «الاحتياط وسد الذرائع» أخضع الناس للجبابرة وبإسم «الإجماع السكوتي» استبد الطغاة وادعوا تمثيل الأمة الساكتة أو المسكتة بالقوة، وبإسم الخوف من أخطاء الاجتهاد رسخ التقليد في كل شيء. وبإسم الخوف على وحدة الأمة طولب بقبول إمامة الجور والجبر وأعلنت شرعية أحكام الجائرين والمتجبرين والمستبدين وضمر الفقه الفكري والفقه السياسي وفقه بناء الأمة والفقه الأصولي والمنهجي، لحساب النمو السرطاني للجدل الكلامي ، والفقه التعبدي ، والفروعي، والجزئي، فكان من الطبيعي أن تعود الأمة إلى التراجع من جديد بعد أن يخبو بريق الانتصارات العسكرية، لذلك فإن فتوحات الدولة العثمانية وغلبتها العسكرية لم تستمر إلاّ بضعة عقود من السنين لتبدأ دورة تراجع جديد انتهت بتمزق الأمة الكامل، وانهيار آخر رمز سياسي لوحدتها التي لم تكن كاملة وذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى في مارس عام ١٩٢٤م[١٢].

وقبل ذلك كانت بعض أجزاء الأمة تعاني، وبعده كانت أجزاء أخرى تعاني من

---

(١٢) هذا اليوم لو وقع لدى أية أمة أخرى لا تخذته يوم حداد عام ليذكرها بوحدتها الغائبة جيلاً بعد جيل، وما جرته عليها مشكلات التمزق والفرقة.

فقدان استقلالها، وتمزق وحدتها وتخلفها وعجزها على دركات متفاوتة، لكن من أهم خصائص هذه الأمة أنها لا تفقد ارتباطها بدينها كلية، فمهما كثرت الانحرافات وتنوعت الاتجاهات تبقى طائفة منها على الحق ظاهرة قلت أو كثرت لا يضرها من خالفها. وفي ضمير هذه الطائفة تستقر قضاياها الكبرى مثل وحدة الأمة، وشهودها الحضاري ، ووسطيتها، وعدالتها ، وغير ذلك من صفاتها، فهذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا تجتمع على خطأ على الإطلاق ، ولاتضمحل قيمها، ولا تنتقض سائر عراها تمامًا، بل تبقى طائفة منها ظاهرة على الحق مهما كلف الأمر.

(١٤) ولذلك فإن كثيرًا من المصلحين نادوا بوجوب إصلاح فكر الأمة وعقيدتها ومناهج ونظم حياتها، ومن أواخر تلك الأصوات التي سبقت انهيار سلطنة آل عثمان ولم تفلح في إنقاذها، كان صوت أولئك العلماء الذين حاولوا في بلاد إسلامية كثيرة أن يفعلوا شيئًا كثيرًا فلم يفلحوا، ومنهم السيد جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ـــ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ـــ١٨٩٧م) وغيره ممن نددوا بالاستبداد السياسي وكشفوا عن عواقبه الوخيمة ودعوا إلى وحدة المسلمين وإصلاح نظامهم السياسي ومعالجة أزمتهم الفكرية وبين يدي الآن بعض مقالات السيد الأفغاني أود أن أضع فقرات منها بين أيدي القراء ليروا ما إذا كانت أمتنا قد تقدمت أو تدهورت بعد مايزيد عن ثلاث عشرة سنة ومائة سنة!!

الشرق والشرقيّون في نظر الأفغاني:

ففي مقالة بعنوان «الشرق والشرقيون» كتبها السيد عام ١٣٠٠هـ وصدرها بمقدمة طويلة تحدث فيها عن الإنسان وكرامته وعن عقله وأهميته ، وأهمية استخدام الإنسان لعقله، كما تحدث عن النفس الإنسانية، وشرف الإنسانية وكرامتها، وكيف كرمه الله سبحانه وتعالى على سائر المخلوقات فكأنه يمهد ويوضح انعكاسات الأزمة الفكرية على الأمة الإسلامية ثم قال بعد ذلك ما لفظه: «إن الشرق بعد أن كان له من الجاه الرفيع سقط عن مكانتهِ واستولى الفقر والفاقة على ساكنيه، وما غلب الذل والاستكانة على عامريه ولا تسلطت الأجانب ولا استبدت بأهله الأباعد، إلاّ لإعراض الشرقيين عن الاستنارة بعقولهم، وتطرق الفساد إلى أخلاقهم، فإنك تراهم في سيرهم كالبهائم لا يتدبرون أمرًا ولا يتقون في أعمالهم شرًا، لا يكدون لجلب النافع

ولا يتجنبون عن المضار، طرأ على عقولهم السبات ووقفت أفكارهم عن الجَوَلان في إصلاح شؤونهم، وعميت أبصارهم عن إدراك النوازل التي أطاحت بهم، يقتحمون المهالك ويمشون المداحض، ويسرعون في ظلمات هوتها نفوسهم ونشأت عن أوهامهم المضلة، ويتبعون في مسالكهم ظنونًا قادهم إليها فساد طبائعهم، لا يحسون المصائب قبل أن تقصم أجسادهم وينسونها كالبهيمة بعد زوال آلامها، واندمال جراحها، ولا يشعرون لاستيلاء الغباوة على عقولهم وسيطرة ظلمات غشاوة الجهل على بصائرهم باللذائذ التي خص الإنسان بها من حب الفخار، ومن طلب المجد والعزة وابتغاء حسن الصيت وبقاء الذكر بل لاستيلاء الغفلة على عقولهم، يحسبون أن يومهم الذي هم فيه هو كالسارحة، هكذا شأنهم لا يدرون عواقبهم ولا يدركون مآل أمرهم، ولا يحذرون ما يتربص بهم عن أمامهم ومن خلفهم ولا يفقهون ما يضمره الدهر لهم من الشدائد لذلك تراهم قد رأوا الذل وألفوا الصغار وأنسوا الهوان وانقادوا للعبودية ونسوا ماكان لهم من المجد المؤثل والمقام الأمثل، لقد انهمكوا في الشهوات الدنيوية وغاصوا في اللذات البدنية وتخلقوا بالأخلاق البهيمية، وتوسدوا الكسل والفشل واتصفوا بصفات الحيوانات الضارية: يفترس قويهم ضعيفهم ويتعبد عزيزهم ذليلهم، يخونون أوطانهم ويظلمون جيرانهم، ويستلبون أموال ضعفائهم ويخيسون بعهودهم ويسعون في خراب بلادهم ويمكنون الأجانب من ديارهم لا يحمون غمارًا ولا يخشون عارًا، عالمهم جاهل وأميرهم ظالم وقاضيهم خائن ليس فيهم هاد يرشدهم إلى سبيل النجاة» ا.هـ [١٣].

ثم تعرض في صفحات عديدة إلى الخيانات بين الدول والحكومات التي كانت قائمة تلك الفترة فقال: «إن العثمانيين اتفقوا مع الروس على اقتسام بلاد إيران!! حين تغلب الأفغانيون على أصفهان أيام الشاه سلطان حسين، ولو نظروا بمنظار التدبر إلى الأمة الروسية ومالها من العلاقات مع اليونان والرومان وغيرهم من رعايا السلطنة العثمانية، وما يمكن أن تحوز في مستقبل أمرها من القوة والبسطة ما اختلج في بالهم محالفتها ولا خطر في أذهانهم مؤامرتها» ويستمر السيد الأفغاني موضحًا: كيف كان حكام تلك الفترة وما قبلها يتحالفون مع قوى عظمى وهم في غفلة من نتائج هذه التحالفات فيقول: «ذهل العثمانيون تهاونًا منهم عن العلاقات التامة التي كانت بينهم

---

(١٣) مقالة نشرت في جريدة «أبو نظارة زرقاء» التي كانت تصدر في باريس في ذلك الوقت.

وبين الهنود وأن سلطنتهم لو امتدت إلى تلك الممالك لدخل جميع حكامها بلا معارضة تحت لوائهم وقدروا حينئذ على قلع الحكومة الانجليزية في الهند، وسدوا عليها طريق فتوحاتها في الشرق. وشاه إيران فتح بلاده إلى الانجليز إرضاء للإنجليز وهدد الأفغان بالحرب» ا.هـ. ونترك مصائب عصر السيد الأفغاني وما ذكره من مآسي تلك الفترة.

فشل مشاريع الإصلاح:

(١٥) لننتقل إلى «مشكلتان» اللتين أراد المستشار طارق أن يدعونا لدراستها معه مشكلة الحكم وكارثة الخليج. ومن الملفت للنظر أننا حينما نقرأ كلمات السيد الأفغاني بكل ما فيها من مرارة فكأنما نقرأ حال الأمة في أيامنا هذه من حيث الخلق والسلوك والعلاقات بين الحكام والمحكومين، والأحزاب والجماعات ، وكذلك الأفراد، مائة وثلاثة عشر سنة مضت وحال الأمة كما هي لا يبدو أنها تغيرت، اللهم إلا إلى الأسوأ في بعض الجوانب ذلك لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. والأزمة الفكرية لا تزال تحتل عقول وأذهان أبناء هذه الأمة وتقود خطواتهم. ومالم تعالج هذه الأزمة الفكرية، وتبني الأمة المسلمة نسقها الثقافي، وتعد تشكيل العقلية المسلمة، وبناء النفسية المؤمنة السوية وتعمل على إعادة تربية أبناء الأمة من جديد بحيث تغرس فيهم الأفكار الحية والعقلية المستنيرة القادرة على الاجتهاد حيث يكون الاجتهاد، والإبداع حيث يكون الإبداع والاتباع حيث يجب الاتباع فإنها لن تستطيع استئناف دورتها الحضارية المنتظرة، ولن تتمكن من السير باتجاه عالميتها المرتقبة فإن تلك الأمور شروط لازمة وسنن ضرورية ولن تجد لسنة الله تبديلا.

همسة أخيرة:

وهمسة أخيرة في آذان بعض أجهزة ورموز بعض الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي:

إن بعض الأنظمة قد ضاقت ذرعًا بذلك الهامش البسيط من الحريات التي أعطتها فعادت وصادرتها من جديد تحت ستر مختلفة.

وبعض الأنظمة لا تزال تعيش أحلام مرحلة بيع رؤوس الإسلاميّين وأمثالهم

إلى القوى العالمية، أو المساومة على حرِّياتهم لكسب المساعدات والدعم الدولي والتأييد.

لقد آن الأوان لأن يدرك الجميع أن أفضل الضمانات وأقواها لأي نظام تلاحمه مع الأمة، وكسبه لثقتها. وأقوى وسائل البقاء لأيّ نظام قيامه على دعائم الشرعيّة الحقيقية النابعة من إيمان الأمة وضميرها.

كما آن الأوان لتدرك بعض الأنظمة أن زمن اللعب على حبال التوازنات الدولية قد ولّى. وأن أفضل وسائل القوة والبقاء لأي نظام تكمن في توحيد الأمة ورص صفوفها وكسب ثقتها.

فإن زمن الحرب الباردة وبيع رؤوس الفصائل الإسلامية للروس أو الأمريكان ورؤوس بعض الوطنيين أو الشيوعيين للقوى الغربية قد ولى كذلك، ولذلك فلقد كانت نكتة غبية وسمجة تلك التي قالها لبيكر أحد رموز الدكتاتوريات المعاصرة: «أخشى أن تأتي في زيارتك القادمة فتجد على هذا الكرسي واحدًا من ذوي اللحى الكثة أو تجدني قد رضخت لهم وذهبت إلى الجامع فيكون لقاؤنا القادم في الجامع الكبير». ولمثل هذا قال تعالى: **﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلاّ خائفين. لهم في الدنيا خزيٌ ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾** (البقرة: ١١٤).

إن من خذله الله وكرهته أمته، ونبذه بلده لا يغني عنه بيكر ولا غيره من الله شيئًا.

نسأل الله — تعالى — أن يهيئ لهذه الأمة أمر رشد يعز به أهل طاعته، ويذل به أهل معصيته، وتعلو فيه كلمته، وأن يعيننا على تغيير ما في العقول والقلوب والأنفس لتصح العقيدة ويستقيم التصور وتولد الأفكار السليمة الحية وتنطلق الأمة من جديد مستأنفة حياتها الإسلامية ودورة حضارية جديدة وعالمية طال انتظار الدنيا لها، والله وليّ التوفيق.

كتبه: د. طه جابر العلواني

الموزعون المعتمدون لمنشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

في شمال أمريكا:

المكتب العربي المتحد

United Arab Bureau
P.O. Box 4059
Alexandria, VA 22303, U.S.A.
Tel: (703) 329-6333
Fax: (703) 329-8052

خدمات الكتاب الإسلامي

Islamic Book Service
10900 W. Washington St
Indianapolis, IN 46231 U.S.A.
Tel: (317) 839-9248
Fax: (317) 839-2511

في أوربا:

المؤسسة الإسلامية

The Islamic Foundation
Markfield Da'wah Centre, Ruby Lane
Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244--944 / 45
Fax: (44-530) 244-946

خدمات الاعلام الإسلامي

Muslim Information Services
233 Seven Sister Rd.
London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170
Fax: (44-71) 272-3214

المملكة العربية السعودية:

الدار العالمية للكتاب الاسلامي
ص. ب. ٥٥١٩٥ الرياض ١١٥٣٤
تليفون 1-465-0818 (966)
فاكس 1-463-3489 (966)

المملكة الأردنية الهاشمية:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
ص.ب ٩٤٨٩ ـ عمان
تليفون 6-639992 (962)
فاكس 6-611420 (962)

لبنان:

المكتب العربي المتحد
ص.ب 135888 بيروت
تيلفون 807779
تيلكس 21665LE

المغرب:

دار الأمان للنشر والتوزيع
4، زنقة المامونية
الرباط
تليفون 723276 (7-212)

مصر:

المعهد العالمي للفكر الاسلامي
٢٦ ـ ب شارع الجزيرة الوسطى
الزمالك ـ القاهرة
تليفون 340-9520 (202)
فاكس 340-9520 (202)

الهند:

Genuine Publications & Media (Pvt.) Ltd.
P.O. Box 9725 Jamia Nager
New Delhi 100 025 India
Tel: (91-11) 630-989
Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصّصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية والإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف انحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتـــاب

معالجة ذات إطار فكريّ ومنهجيّ تعتبر نموذجًا لأساليب التناول المتميِّزة للقضايا الساخنة المشكلة التي قد يتردّد الكثيرون في بحثها وتناولها.

ولما اتَّسمت به هذه المعالجة من عمق وإيجاز في الوقت ذاته فإنّها تصلح أن تتخذ عينة لدراسة تاريخنا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين فيما يتعلّق بنظام الحكم. كما تناولت الدراسة مشكلة الخليج باعتبارها «حدثًا مدرسيًا» يمكن لطلبة العلوم السياسية تناوله بالدراسة والتحليل لمعرفة كيفيّة تشابك القضايا وتضارب العلاقات وتأثيرها مجتمعة في صناعة حدث بهذا الحجم، قد يظن أصحاب النظر الجزئيّ أحاديّة أو بساطة العوامل المؤثرة فيه.

كما أن المعالجة قد لفتت النظر بأسلوب الحكيم السهل الممتنع إلى المواقف المبدئية المتنوعة ـ التي إن لوحظت مجردة بعيدًا عن المؤثرات والأعراض الجانبيّة فإنّها ستساعد في جعل أسباب الخلاف في صفوف الأمة مفهومة أو قابلة للفهم وتلك خطوة هامّة في الاتجاه السليم. والله الموفق.

